اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العـدد (29) يـونيـو 2024م | السنة الثالثة

شـراكــة مجتمعية
لمعافاة الاقـتصـاد

الرّابطة الاقتصادية

صراع طبعات الريال.. إلى أيــن؟

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدن - اليمـن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

شخصية اقتصادية

المستشار
سالم محمد الوالي
نائب وزير الصناعة والتجارة... 12

تحليل أسعار الصرف لشهر مايو 2024..... 16

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر مايو 2024..... 43

تطورات اقتصادية

- قرار محافظ البنك المركزي بشأن النقود الورقية من الطبعة القديمة ما قبل 2016..... 22
- قرار البنك المركزي بشأن ايقاف التعامل مع عدد من البنوك والمصارف..... 23
- محافظ البنك المركزي يعقد مؤتمر صحفي لتوضيح قرارات البنك المركزي الأخيرة..... 25
- رؤية مؤسسة الرابطة الاقتصادية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة..... 27
- الصراع الاقتصادي حول السياسة النقدية والانقسام المالي واقعا. د/ محمد صالح الكسادي..... 30
- ماذا يحصل على مذبحة سعر صرف؟ د/ يوسف سعيد احمد..... 34
- أسباب وتداعيات فارق سعر الصرف في صنعاء وعدن. د/ نصر السناني..... 37
- البنوك ودورها الرائد في الاستقرار المالي لسياسة البلاد النقدية والاقتصادية وتحسين قيمة الريال امام العملات الأخرى. بشير علي القفاز..... 39
- دعوة إلى إصلاحات نقدية حقيقة واستراتيجية شاملة للشمول المالي. معاذ عبدالواحد الصبري..... 42

مقالات اقتصادية

- الاستفادة من تجارب الاخرين. م/ ناصر صالح عبدالرب متاش..... 46
- جرائم غسيل الأموال في اليمن. حسين صالح التام..... 48
- تحليل بيئة وفرص الاستثمار في محافظة عدن والتحديات المرتبطة بها د/ محمد جمال الشعيبي..... 52
- طرق التوابل اليمني. أ/ سارة خدابخش..... 56
- غلاء وصيف ساخن.. الكهرباء، العملة، البنوك د/احمد مبارك بشير..... 58
- من أوراق عمل ورش الرابطة الاقتصادية: هيكل الأجور وعلاقته بالفقر في ظروف الازمة الحالية - د. سامي محمد قاسم..... 63

تجارب ناجحة

- تايلند.. من الزراعة للإبتكار د. سامي محمد قاسم.... 68

إلى من يهمه الأمر

- تشجيع الإستثمار في صناعة الأسمنت - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية... 71

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

وقف الانهيار أولاً

■ من الصعوبة بمكان تنفيذ إصلاحات اقتصادية في عموم البلاد في ظل

• الحرب والاضطرابات الامنية والانقسام والفوضى السياسية.

• انقسام المؤسسات الاقتصادية السيادية وسيادة الفوضى في ادارة الموارد المالية

• توقف الصادرات وزيادة فاتورة الاستيراد وفقدان الموارد المالية من العملات الأجنبية

• انقسام البنك المركزي وتعدد طبعات الريال واسعار الصرف وتعارض السياسات المالية والنقدية.

• عدم القدرة على ادارة المالية العامة وغياب ميزانية عامة واحدة

وعليه يجب اولا وقف التدهور الاقتصادي والمالي والنقدي ومؤشرات الاقتصاد الرئيسية ومنها:

• وقف تراجع المنتوخ الوطني الاجمالي باستثناف الصادرات وتشجيع الاستثمار والانتاخ

• قيام تفاهمات اقتصادية بين أطراف الحرب والتنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية في عدن وصنعاء وبإشراف اقليمي ودولي يهدف الى استئناف تصدير النفط وإدارة الموارد المالية

• الحصول على موارد مالية من العملات الأجنبية من مصادر ممكنه سواء من التحالف او من الصادرات او تحويلات المغتربين او من المنظمات الدولية او المنظمات غير الحكومية والخاصة واستخدامها في وقف تدهور سعر الصرف

• وقف تدهور قيمة الريال مقابل العملات الأجنبية ووقف التضخم والارتفاع الجنوني في اسعار السلع الاساسية

• وقف انهيار الخدمات الاساسية للسكان

• وقف انهيار مستوى الحياة ووقف زيادة نسب الفقر والجوع وتدهور الوضع الانساني عموما

• سد كل منافذ الفساد وهدر المال العام ووقف الصرف غير المبرر بالعملة المحلية والأجنبية واعادة العمل بالميزانية العامة

• تفعيل عمل اجهزة الرقابة والمحاسبة والمناقصات وقيام اجهزة القضاء بدورها

وفي حال عدم امكانية وقف التدهور على مستوى البلد وهذا امر واضح وضوح الشمس نقترح:

• وقف التدهور في مناطق الحكومة المعترف بها دوليا وبحسب ما هو مبين اعلاه من اتجاهات عامة وعدم انتظار الحلول غير المتاحة بسبب وجود سلطتين في عدن وصنعاء

• وضع خطة مزمنة من حكومة عدن تهدف اولا الى وقف الانهيار الاقتصادي لمدة سنه مثلا ومن ثم وضع خطة إصلاحات اقتصادية لإصلاح الحالة الاقتصادية والمعيشية على مستوى المحافظات الواقعة تحت سيطرتها

واخيرا نؤكد ان انتظار قيام اصلاحات على مستوى اليمن هو تهرب واضح من المسؤولية ويفسر تفسيرات سياسية خطيرة تضر بمستقبل البلاد أكثر من الحرب ونتائجها الكارثية

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

قواعد النشر في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

نسايم
NASAYIM

حليب مركز

طعم غني وكريمي

شركة السراري التجارة
ALsarari Trading Company

عدن-الشيخ عثمان-السيلة
02-383350

CAC BANK
شاركنا الريادة

كاك حوالة
CAC TRANSFER

أرسل حوالتك

من السعودية عبر وكيلنا بن يعلا واستلمها بالريال السعودي عبر أحد فروعنا أو وكلائنا

سهولة .. سرعة .. أمان

كاك حوالة
CAC TRANSFER

BANKI
كاك بنكي

SWIFT

8000818 | officialcacbank | www.cacbankye.com | الإدارة العامة - عدن

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

منتجات بتقنيات حديثة

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

سلالم ومصاعد كهربائية

Honeywell | KJ POWER GENERATOR | الطاقة الشمسية Solar Power Systems | LG Hausys Surface Materials إكام صناعي | aggreko تأجير مولدات كهرباء Power Rental | MITSUBISHI ELECTRIC Changes for the Better | Advantech أنظمة أمنية Security Systems | YEMEN ITALIAN ALUMINIUM CO.LTD.

عنوان المكتب: عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض: عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

شخصية اقتصادية

اجرى اللقاء: د. حسين الملعسي - رئيس التحرير

المستشار سالم سلمان الوالي

نائب وزير الصناعة والتجارة

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف معالي المستشار سالم سلمان الوالي نائب وزير الصناعة والتجارة ، لاستعراض عدد من قضايا الساعة الحساسة المتصلة بنشاط الوزارة والتي تعد من اهم الوزارات ارتباطا ليس فقط بنشاط الصناعة والتجارة بل والاكثر ارتباطا بحياة الناس وتوفير الغذاء والتخفيف من معاناة المواطنين ويجدر بنا الاشادة بقيادة وزارة الصناعة والتجارة على ما قدموه من خدمات وعلى حضورهم في الميدان في اشد اوقات الازمة وارجو ان تسمح لي معالي المستشار ان اتقدم بشكري وتقديري على اتاحة هذه الفرصة المفيدة لنا و للقراء والمتابعين الكرام لتسليط الضوء على التطورات في قطاع الصناعة والتجارة واتجاهاتها المستقبلية.

سيرة ذاتية

الاسم: سالم محمد احمد سلمان الوالي.
المؤهل العلمي: ماجستير قانون دولي/ أوكرانيا.
نائب وزير الصناعة والتجارة.

■ المجلة: ماهي آثار الحرب على قطاع الصناعة والتجارة؟

■ المستشار الوالي:

اسمحوا لي بأن ابدأ بأسفي على آثار الحرب المأساوية على قطاع الصناعة والتجارة

حيث أن آثار الحرب دمرت الماضي وما زالت تلتهم الحاضر لتكون وقودا شرسة للقضاء على المستقبل

الذي حدث أن الحرب دمرت منظومة الاعمال الصناعية والتجارية، لن أتحدث عن الأرقام أو الجوانب السلبية، لكن دعني أقول بأن الحرب اجتثت رأس المال الوطني وقضت على ما راكمته البلاد من خبرات ورأس مال وبيئة مواتيه للاستثمار.

■ المجلة: كيف حالت الحرب دون تأدية وزارة الصناعة والتجارة لمهامها الوطنية.

■ المستشار الوالي:

أرى أن هذا السؤال مباغت ولا يقال بهذه الطريقة، لكن سأجيب من طرفًا أخر، تقوم وزارة الصناعة والتجارة بمهامها الوطنية في ظل صعوبات ما قبل الحر ب وما بعد الحرب، نعم هنالك تحديات، ولكن التحدي الأكبر أن تنشأ وزارة بعد نقل العاصمة إلى عدن فعلت الوزارة جميع القطاعات سواءً خدمات الأعمال وقطاع التجارة الداخلية والخارجية والصناعية بما يضمن المحافظة على بيئة الأعمال

وهي تبدل جهد مضاعف تقتضي الحالة الراهنة للوصول إلى جودة الأعمال سواءً على المستوى الداخلي او الخارجي

■ المجلة: كيف استطعتم إعادة تنشيط العمل في وزارة الصناعة والتجارة عدن وماهي اهم الصعاب التي واجهتكم

■ المستشار الوالي:

قبل تنشيط العمل قمنا بالتأسيس وهذا التأسيس تطلب جهد كبير، تمثل في إيجاد المبنى ونقل قاعدة البيانات واختيار الفريق والتنسيق مع الجهات في وزارة العمل والمنظمات الدولية مراجعة كل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الجهات الدولية، ومن ثم البناء المؤسسي للقطاعات واستيعاب منظومة العمل من خلال دورات تدريبية داخلية وخارجية مكنت الموظفين في مدُد زمنية قصيرة من استيعاب آلية العمل بما يتوافق مع معايير الجودة.

تلا ذلك تنشيط الإدارات العامة التي تفوق العشرون إدارة منها رقابية وخدمية وفنية.

اما عن الصعوبات اعتبرناها تحديات تجاوزنا الكثير منها ونحول البقية الى فرص غير ان التحدي الأكبر أو الصعوبة الأعنف أن تدير الصراع مع كيان يوازيك وهو الخاضع تحت سلطة الانقلاب واقولها صراحتًا "انه عدواً شرس" يحاول القضاء على مكتسبات البلاد سواء ممثلة في الوزارة او في قطاع الخاص.

■ المجلة: ماهي الادوار التي لعبتها الوزارة في تأدية مهامها من عدن في مجالات توفير السلع الغذائية الأساسية دون حدوث ازمات

■ المستشار الوالي:

وزارة الصناعة والتجارة لا توفر الخدمات ولا توفر السلع ولكنها تدير منظومة الأمن الغذائي من خلال مجموعة تدخلات تعمل على ضمان الحصول على الإمدادات الى أنحاء الجمهورية سواءً من خلال القطاع الخاص أو أجهزة الدولة الأخرى في البنك المركزي أو الجمارك أو قيادات السلطات المحلية في المحافظات، وهي مناسبة أن أشكر القطاع الخاص ممثلا بكبار مستوردي السلع الأساسية على الشراكة الحقيقية التي جنبت البلاد العديد من العواصف الخارجية ممثله بالحرب الروسية الأوكرانية و أزمة كورونا وحتى الحرب التي تشنها المليشيات الحوثية

■ المجلة: لعل اهم المشاكل التي يعاني منها السكان هي الاسعار وجودة السلع المستوردة كيف تراقبون الاسعار والمواصفات

■ المستشار الوالي:

اود هنا ان أوضح بعض المفاهيم المتعلقة بالأسعار ولإن اليمن بلد مستورد للسلع الأساسية بالدرجة الأولى فالأسعار خاضعة لتقلبات أسواق الصرف وما تشهده البلاد من حالة حرب وأخرها الاعتداء على منصات تصدير النفط، التي افقدت البلد الحصول على العملة الصعبة بالتالي ارتفاع أسعار

الصرف التي قابله ارتفاع السلع المستوردة.

امام هذه المعادلة تحاول وزارة الصناعة والتجارة المحافظة على الموازنة بين الأسعار العادلة للسلع والمحافظة على رأس المال المستورد للسلع من التآكل في حال تم التدخل وتحديد سعر للسلع المستوردة

بالنسبة للمواصفات فهناك جهاز متخصص ممثل بالهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ونثق في قدرات هذا الجهاز والفريق العامل فيه وله محاسن كثيره في حماية البلاد من السلع الغير مطابقة.

الجدير بالذكر أن الهيئة عضو في هيئة التقييس الخليجية وتطبق ذات المعايير

■ **المجلة: نرجو شاكرين ايضاح العلاقة والتنسيق بين الوزارة والقطاع الخاص في مجال الاستيراد والحيلولة دون حدوث ازمة امدادات في القمح خاصة**

■ المستشار الوالي:

هناك تنسيق عالي حول هذا الموضوع تعمل الوزارة على التنسيق التام مع القطاع الخاص في مجال الاستيراد في سياق منظومة الأمن الغذائي، وكما ذكرت سابقا أن العلاقة تقوم على مجموعة حوافز تكون الوزارة فيها نقط تواصل بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة ممثلة بالبنك المركزي وزارة المالية والسلطات المحلية وحتى المجتمع الدولي إذا تطلب الأمر التواصل مع الدول المنتجة للسع الأساسية.

■ **المجلة: كيف أثرت هجمات البحر الاحمر على سلسلة الإمدادات من السلع وتامين حاجة السوق**

■ المستشار الوالي:

سأتوسع في الإجابة حول هذا السؤال، حيث تأثرت منظومة التجارة الدولية بهذه الاعتداءات فلأثر أصبح عالمي ونقولها مجازاً بأنه اعتداء على الإنسانية والحضارة فأي خلل في الأسواق العالمية يعقبه خلل في الأسواق المحلية هذا في المجمل.

اما على سلاسل الإمداد فقد تأثرت بشكل كبير، فلم تعد منتظمة كما في السابق علاوةً على ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وبالتالي ارتفاع أسعار السلع وإمداداتها في السوق المحلية

■ المجلة: كيف تنظر الوزارة الى اهمية الشركة مع القطاع الخاص وماهي الانجازات المحققة في هذا المجال

■ المستشار الوالي:

أود أن أضع إطار حاكم بمساءلة الشركة بين القطاعيين، كل اعمال الحكومة أو الدولة هي في أساسها توسعه لأرضية الشراكة بين القطاع العام والخاص بمعنى أن الشراكة قائمة ومفعلة غير أنها بحاجة إلى صيغ قانونية وتعريفية لوضعها في إطار قانونين

أما عن الإنجازات المحققة في هذا المجال كثيره ومتعددة ولكنها تأخذ أشكال واطر معينة في مجالات الطاقة والاتصالات والبناء والتشييد ولعل النموذخ الأشد بروزا هو القطاع المختلط (العام والخاص)

■ المجلة: تكتسب العلاقات بين غرف التجارة والصناعة والوزارة اهمية خاصة كيف تقيمون تلك العلاقات وسبل التنسيق في المستقبل

■ المستشار الوالي:

بدايةً، الاتحاد العام للغرف التجارية هو شريك حقيقي ومساهم متميز في عجلة التنمية وينضوي تحت هذا الاتحاد مجموع الغرف التجارية في المحافظات، العلاقة كما ذكرت هي شراكة دائمة ونسعى الى تطويرها بما يضمن استفادة المجتمع التجاري من هذه العلاقة.

نعم، هنالك بعض العوائق بسبب الحرب والتي حالت دون التواصل وتطوير العلاقة البينية، لكن سنعمل على توسيع قاعدة الشراكة والتفاهمات.

■ المجلة: في نهاية اللقاء هل لكم من رسالة تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية

■ المستشار الوالي:

نشكركم على اتاحت هذه الفرصة وأعدها من النوادر أن تجد صحيفة او رابطة متخصصة في الشأن الاقتصادي كما هي مجلتكم. نقدر شخصكم الكريم د. حسين الملعسي رئيس التحرير كقامة اكاديمية ومعرفية، ومن خلالكم الشكر لأعضاء الرابطة ونتمنى المزيد من اهتمام بالشأن الاقتصادي والتجاري كم هو الحال معكم

■ المجلة: في نهاية هذا اللقاء الاستثنائي اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام

عبر المجلة وباسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص لمعالي نائب وزير الصناعة والتجارة المستشار سالم سلمان الوالي على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الساعة في الشأن الاقتصادي متمنيا له التوفيق في حياته وعملة

تحـليل

أسعار الصرف لشهر مـايـو 2024

إعـــــداد:

د. نهال علي عكبور

أ. نصر السناني

تقرير أسعار العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني لشهر مايو 2024م:

بعد ان تفاقمت الازمه الاقتصادية في البلاد وزادت حده تدهور القدرة الشرائية وارتفع سعر الصرف معها الى ان تخطى الدولار 1700 ريال يمني مقابل الدولار و 460 ريال يمني مقابل الريال السعودي وشكل هلع وخوف لدى المواطنين، اتخذ البنك المركزي اليمني عدن عدد من القرارات المهمة في تاريخ 30 مايو وصرح بها محافظ البنك المركزي اليمني عدن بمؤتمر صحفي ، وذلك رداً على انتهاكات الحوثيين ضد القطاع المصرفي، قضى الأول بوقف التعامل مع 6 بنوك مقراتها الرئيسية في مناطق سيطرة الجماعة فقد نصت المادة الأولى من القرار رقم 20 لسنة 2024، على كل البنوك والمصارف وشركات ومنشآت الصرافة ووكلاء الحوالات في اليمن وقف التعامل مع بنك التضامن وبنك اليمن - الكويت، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وبنك اليمن الدولي

فيما نصت المادة الثانية أن على البنوك والمصارف المذكورة الاستمرار في تقديم خدماتها المصرفية للجمهور والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها حتى إشعار آخر

وأوضح القرار أن مخالفة هذه البنوك تطلبت التدخل ووضع القيود اللازمة على أنشطتها لإجبارها على الامتثال لأحكام القانون وحرصاً على سلامة القطاع المصرفي

فيما قضى الثاني بسحب الطبعة القديمة من العملة اليمنية في غضون شهرين في اتجاه آخر أصدر المركزي اليمني قراراً آخر استناداً إلى أحكام المواد (24 — 26) من قانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 المعدل بالقانون رقم (21) لسنة 2003، دعا فيه خلال شهرين إلى سحب الطبعة القديمة من العملة الصادرة قبل 2016 وهي الطبعة التي تفرض الجماعة الحوثية التعامل بها حصراً

ودعا البنك جميع الأفراد والمحلات التجارية والشركات والجهات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية ممن يحتفظون بنقود ورقية من الطبعة القديمة ما قبل عام 2016 ومن مختلف الفئات، لسرعة إيداعها خلال مدة أقصاها 60 يوماً من تاريخ اليوم

وأوضح أن على المواطنين والمؤسسات غير المالية والمحلات التجارية والجهات الأخرى التي لا تملك حسابات بالبنك المركزي إيداع ما لديهم من مبالغ من الطبعة المحددة في البنوك التجارية والإسلامية وفروعها المنتشرة في المحافظات المحررة

كما دعا البنوك والمؤسسات

الشكل رقم (١) الموضح لحركة سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار لشهر مايو ٢٠٢٤

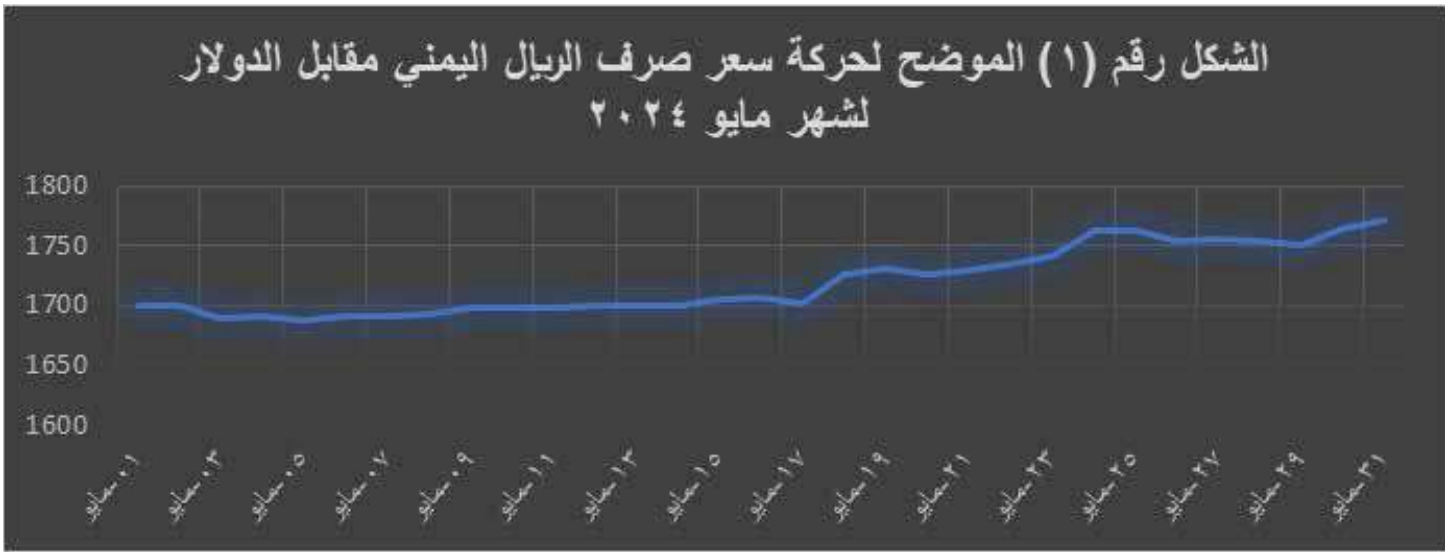

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر مايو لعام2024م

		أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	البيانات	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	مايو	445	447	1686	1699	140	140.2	531	532
02	مايو	446.5	447.3	1692	1699	140	140.2	531	532
03	مايو	443.5	444.5	1680	1689	140.1	140.3	531.5	532.5
04	مايو	444	445	1682	1691	140.1	140.3	531.5	532.5
05	مايو	442.5	444	1677	1687	140	140.2	531	532.5
06	مايو	444	445	1682	1691	140	140.2	531	532.5
07	مايو	444	445	1682	1691	140	140.2	531	532.5
08	مايو	444	445.5	1682	1692	139.7	140.3	530	533
09	مايو	446	447	1690	1698	139.7	140.3	530	533
10	مايو	446	447	1690	1698	139.7	140.3	530	533
11	مايو	445.5	447	1688	1698	139.7	140.3	530	534
12	مايو	446.5	447.5	1692	1700	139.7	140.3	530	534
13	مايو	447	447.5	1694	1700	139.7	140.3	530	534
14	مايو	447	447.5	1694	1700	139.7	140.3	530	534
15	مايو	447.7	448.3	1699	1705	139.7	140.3	530	534
16	مايو	447.5	448.5	1698	1706	139.7	140.3	530	534
17	مايو	447	448	1694	1702	139.7	140.3	530	534
18	مايو	452.5	453.5	1717	1725	139.7	140.3	530	534
19	مايو	453	455	1719	1731	139.7	140.3	530	533
20	مايو	452.5	453.5	1717	1725	139.7	140.3	530	533
21	مايو	453.5	454.5	1721	1729	139.7	140.3	530	533
22	مايو	455	456	1726	1735	139.7	140.3	530	533
23	مايو	457	458	1734	1742	139.7	140.3	530	534
24	مايو	462.5	463.5	1755	1763	139.7	140.3	530	533
25	مايو	462.5	463.5	1755	1763	139.7	140.3	530	533
26	مايو	460	561	1745	1754	139.7	140.3	530	533
27	مايو	460.5	461.5	1747	1756	139.7	140.3	530	533
28	مايو	460	461	1745	1754	139.7	140.3	530	533
29	مايو	459	460	1741	1750	139.7	140.3	530	533
30	مايو	463	464	1757	1765	139.7	140.3	530	533
31	مايو	466.5	467.5	1763	1771	139.8	140.2	531	533

المصدر: twitter.com/Boqash.

المالية والمصرفية التي تملك حسابات بالبنك المركزي إلى إيداع ما لديهم من مبالغ من الطبعة المحددة المشار إليها آنفاً بالبنك المركزي، حيث المركز الرئيسي في عدن وفروعه المنتشرة في مختلف المحافظات المحررة

وشدد المركزي اليمني على جميع المؤسسات المالية والمصرفية والمواطنين الذين يحتفظون بمبالغ من تلك الطبعة، سرعة الاستجابة الفورية للإعلان حمايةً لأموالهم وخدمة للصالح العام

وأكد البنك عدم تحمله أي مسؤولية تترتب على عدم التعامل بجدية مع فحوى الإعلان والمسارعة إلى تنفيذ ما ورد فيه خلال الفترة المحددة

ثانيا : حجم الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء :

من خلال الشكل رقم (3) يوضح لنا زياده حجم الفجوه بين المحافظتين فقد بلغت اقصى حدودها ال 280 ريال يمني لكل من الدولار والسعودي على التوالي.

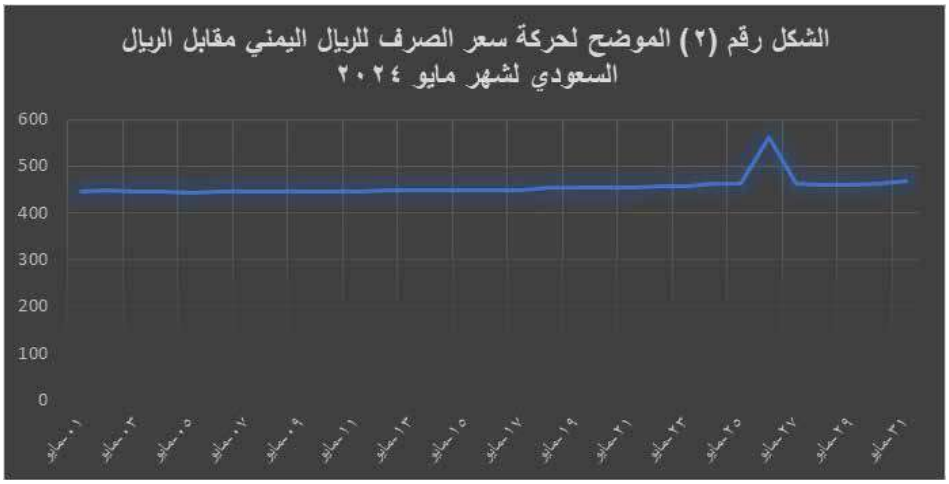

ثالثا: حجم المزادات المعلنة لشهر مايو 2024م:

من خلال الجدول رقم (2) الموضح لحركه رصد أسعار المزادات الشهر مايو اتضح انه تم تنفيذ 3 مزادات معلنه من 30 مليون دولار بعطاءات مقبولة تقدر بحوالي 65938000 دولار أي ما يعادل 112 مليار ريال يمني تقريبا، فقد ارتفع سعر الارساء من 1665 الى 1702 ريال يمني مقابل الدولار خلال ال 3 المزادات، وشكلت نسبة التغطية على النحو الاتي: 89% ، 73%، 58%

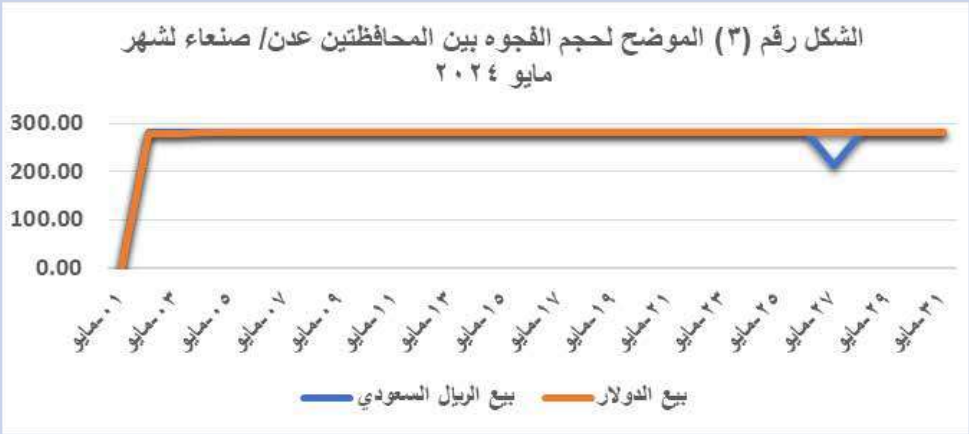

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر مايو لعام 2024م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(6/2024)	09-مايو	1691	1665	1665	30000000	26732000	44508780000	89%	100%
(7/2024)	16-مايو	1702	1677	1677	30000000	21874000	36682698000	73%	100%
(8/2024)	23-مايو	1731	1706	1706	30000000	17332000	29568392000	58%	100%

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد : رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبات عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- برج القطيبي
TaibatAdenTrading
taibataden14
info@taibataden.com
www.taibataden.com

تطورات
اقتصادية

قرار محافظ البنك المركزي بشأن النقود الورقية من الطبعة القديمة ما قبل 2016

■ انطلاقاً من المسؤولية الدستورية والقانونية التي أنيطت بالبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، واستناد اً إلى أحكام المواد (24 — 26) من قانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 م المعدل بالقانون رقم (21) لسنة 2003م

يدعو البنك المركزي اليمني كافة الأفراد والمحلات التجارية والشركات والجهات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية ممن يحتفظون بنقود ورقية من الطبعة القديمة ما قبل العام 2016 ومن مختلف الفئات سرعة إيداعها خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ هذا الإعلان وعلى النحو التالي:

المواطنون والمؤسسات غير المالية والمحلات التجارية والجهات الأخرى التي لا تملك حسابات بالبنك المركزي عليهم إيداع ما لديهم من مبالغ من الطبعة المحددة في البنوك التجارية والإسلامية وفروعها المنتشرة في المحافظات المحررة

البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية التي تملك حسابات بالبنك المركزي عليهم إيداع ما لديهم من مبالغ من الطبعة المحددة المشار إليها أنفاً بالبنك المركزي المركز الرئيسي عدن وفروعه المنتشرة في مختلف المحافظات المحررة

والبنك المركزي إذ يهُيب بجميع المؤسسات المالية والمصرفية والمواطنين الذين يحتفظون بمبالغ من تلك الطبعة سرعة الإستجابه الفورية لهذا الإعلان حماية لأموالهم وخدمة للصالح العام فإنه يؤكد عدم تحمله أي مسئولية تترتب على عدم التعامل بجدية مع فحوى هذا الإعلان والمسارعة بتنفيذ ما ورد فيه خلال الفترة المحددة

Republic Of Yemen
CENTRAL BANK OF YEMEN
Head Office Aden

الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي/ عدن

Ref: 294/CBY/2024
Date: 30/5/2024

قرار محافظ البنك المركزي رقم (20) لسنة 2024م
بشأن إيقاف التعامل مع عدد من البنوك والمصارف

محافظ البنك المركزي

بعد الإطلاع على القانون رقم (14) لسنة 2000م، بشأن البنك المركزي اليمني وتعديلاته.

وعلى القانون رقم (38) لسنة 1998م، بشأن البنوك.

وعلى القانون رقم (21) لسنة 1996 م بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته.

وعلى القانون رقم (15) لسنة 2009 م بشأن بنوك التمويل الأصغر.

وعلى القانون رقم (1) لسنة 2010م، بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013م، ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2016م بشأن نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن.

وعلى قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم (17) لسنة 2024م بشأن نقل المراكز الرئيسية للبنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر إلى العاصمة المؤقتة عدن.

ونظراً لفشل البنوك المشار إليها أدناه في الإلتزام بأحكام القانون وتعليمات البنك المركزي وعدم الإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإستمرارها في التعامل مع جماعة مصنفة إرهابية وتنفيذ تعليماتها بالمخالفة لقواعد العمل المصرفي وأحكام القانون وتعليمات البنك المركزي ،الأمر الذي يتطلب التدخل ووضع القيود اللازمة على أنشطة البنوك المخالفة لإجبارها على الإمتثال لأحكام لقانون وحرصاً على سلامة القطاع المصرفي.

ولما تقتضيه المصلحة العامة

الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي/ عدن

Republic Of Yemen
CENTRAL BANK OF YEMEN
Head Office Aden

"قرر"

المادة (1): على كافة البنوك والمصارف وشركات ومنشآت الصرافة ووكلاء الحوالات العاملة في الجمهورية وقف التعامل مع البنوك والمصارف المدرجة أدناه:

1- بنك التضامن

2- بنك اليمن والكويت

3- مصرف اليمن والبحرين الشامل

4- بنك الأمل للتمويل الأصغر

5- بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

6- بنك اليمن الدولي

المادة (2): على البنوك والمصارف المذكورة الإستمرار بتقديم خدماتها المصرفية للجمهور والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها حتى إشعار أخر.

المادة (3): يعمل بهذا القرار من تاريخ 2024/6/2م وعلى جميع الجهات المعنية العمل بموجبه ويبلغ به من يلزم محلياً ودولياً.

صدر بالمركز الرئيسي- عدن
22 ذو القعدة **1445**هـ
الموافق: **30** مايو **2024**م.

محافظ البنك المركزي يعقد مؤتمراً صحفياً لتوضيح قرارات البنك الأخيرة

■ عدن - خاص موقع مؤسسة الرابطة الاقتصادية

أدلى محافظ البنك المركزي أحمد غالب المعبقي، بإحاطة حول قرارات البنك الأخيرة بشأن القطاع المصرفي، جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده ظهر اليوم في مقر البنك المركزي بالعاصمة عدن

نص الإحاطة:

"بسم الله الرحمن الرحيم"

خطوط عريضة للإحاطة في المؤتمر الصحفي حول انتهاكات الحوثي بحق القطاع المصرفي:

•بداية نرحب بجميع وسائل الإعلام المختلفة والإعلاميين الحاضرين بهذا اللقاء:

•اسمحوا لي ان أعطي خلفية سريعة وموجزه عن الحدث الذي نجتمع اليوم من اجله وهي قرارات البنك المركزي بشأن القطاع المصرفي، والحقيقة لقد حاول البنك المركزي اليمني ان يتعامل بمسؤوليته منذ نقله إلى عدن في العام 2016 لإدراكه بأهمية هذا القطاع وضرورة التعامل معه بمهنيه وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي وقوانين البنوك التجارية والإسلامية والقوانيين التي تحكم النشاط الاقتصادي

البنك المركزي صبر على كثير من التجاوزات والاستفزازات والانتهاكات على أمل أن يدرك الطرف الاخر لخطورة مايقوم به من عبث ويسمع لنصح محبيه ويترك هامشا لحركة وعمل القطاع المصرفي، لكن للأسف المليشيات تجاوزت كل الخطوط الحمراء التي لا يمكن السكوت عليها والتي باتت تهدد الاقتصاد الوطني والنظام المصرفي بكاملة وتهدد تعاملاتنا مع العالم خاصه مع تصنيف هذه المليشيات منظمة إرهابية اولاً من قبل الولايات المتحدة الامريكية وثانياً من قبل استراليا والمؤشرات توحي بالمزيد من التصنيف من قبل تجمعات و دول هذا التصنيف والممارسات خلقت واقعا صعبا للقطاع المصرفي اليمني برمته وليس للبنوك التي توجد مقراتها تحت سلطة المليشيات مما حتم على البنك المركزي التحرك للمحافظة على الحد الأدنى من المعايير المصرفية التي يقبل بموجبها العالم التعامل مع أي بلد، ولقد رصد البنك المركزي اليمني ووثق أكثر من عشرين انتهاكاً ارتكبتها المليشيات أوردنا

بعضها في ورقة ستوزع عليكم ولكن لا يضر ان نذكر الأهم منها والتي قتلت القطاع المصرفي وعرضته للانهيار

وحتمت على البنك المركزي التحرك وإصدار قرار نقل البنوك ومراكز اعمالها الى العاصمة المؤقتة عدن كمحاولة لإنقاذ تلك البنوك ومنع انهيارها مع تأكيدنا

إن هذا القرار قرار يمني سيادي وقرار ذو طابع نقدي ومصرفي وليس له أي صلات بالوضع الإقليمي والدولي كما يدعي الحوثيون وليس له دخل بحرب غزة مع تأكيدنا ان الشعب اليمني بأكمله يقف مع غزة... ومع مقاومه الاحتلال البشع وهو موقف رسمي وشعبي لا كما يفعل الحوثي باستغلال القضية العادلة بتبرير أهدافه الانتهازية

الحوثيون هم من بدأ بتسييس القطاع المصرفي واختراق كل القوانين والمعايير وذلك من خلال:

- تجميد ومصادرة حسابات المواطنين وهم بالآلاف ممن يتهمونهم انهم معارضون لسياستهم وقمعهم
- منعوا تداول الطبعة الجديدة من العملة وبذلك قسموا البلد وشطروا الاقتصاد وخلقوا واقعاً مريراً عانى منه الشعب اليمني بكاملة والأكثر معاناة هم الذين يقلعون تحت سيطرته..
- حرموهم من المرتبات التي كانت تدفعها الحكومه
- خلقوا ركوداً اقتصادياً داخل المناطق التي يسيطرون عليها
- فرضوا سعر صرف وهمي تنهب من خلاله مدخرات المواطنين وتحويلاتهم

• أصدروا قانون ما يسمى بتحريم المعاملات الربوية وحولوا ودائع المواطنين الى حسابات جارية ممنوع سحبها مما أفقد المواطنين مدخراتهم وعرض القطاع المصرفي للانهيار

•هذا التخريف المتخلف الذي اسموه قانون تحريم المعاملات الربوية أطاح بكامل منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم عمل القطاع المصرفي والاقتصادي بما في ذلك قانون البنك المركزي، وأخطر تلك الانتهاكات والتجاوزات الاقدام على سك عملة مزورة بواسطةكيان غير شرعي وغير قانوني وانزالها للتداول

وهنا بات محتماً تدخل البنك المركزي بوضع حل لهذي الانتهاكات الصارخة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ولقى قرار البنك المركزي تفهماً ودعماً اقليمياً ودولياً وفي المقدمة دعم كل المنظمات المالية الدولية ومنظمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

• يتباكى الحوثي على الشعب اليمني ومعاناته ليخدع البسطاء وينسى أنه من تسبب بمعاناة كل اليمنيين وفي كل المحطات، من خلال الآتي:

أولاً: نهب حساباتهم في البنوك،

وثانياً: بمنع تداول العملة وتوقيف دفع مرتبات عشرات الآلاف كانت تدفع من قبل الحكومة الشرعية لقطاعات القضاء والتعليم والصحة والمتقاعدين ممن يقعون تحت سيطرتهم.

وثالثاً: يضرب موانئ النفط وتوقيف الصادرات ويمنع الغاز المنزلي من مأرب واستبدله بغاز إيراني وتحويل التجار إلى ميناء الحديده بالقوة ليستمر مسلسل معاناة اليمنيين ليس آخرها إخراج المرضى من غرف الإنعاش إلى باحات المستشفيات وأرصفة الشوارع ليموتو بسبب انقطاع الكهرباء لإنعدام الوقود

إلى جانب عدم انتظام المرتبات... لانعدام الموارد بسبب اجراءات المليشيات العبثيه ليتأثربها كل المواطنين بكل المحافظات وهذا غيض من فيض ..

•نحن ماضون في تنفيذ القرار بكل مراحله وفقاً للخطة المقرة

•نحن منفتحون للحوار للوصول الى حلول لكل الإشكالات التي تعيق القطاع المصرفي وتضمن عملة بحيادية وفقاً للقوانين وتحت رقابة البنك المركزي اليمني.... وقد أبلغنا موقفنا لمن تواصل معنا ... وكذلك لمن حاول ان يتفادى المراحل المختلفة لتنفيذ القرار خلال الفترة التي كانت ممنوحة للبنوك لتوفيق أوضاعهم

نقطة هامة وأخيرة..

•لا نريد أن ينحرف الهدف من القرار عن مساره وان يستغل من قبل البعض لتصفية حسابات مع هذه البنوك التي شملتها القائمة وهي أكبر البنوك العاملة في البلد ولم ترتكب أي مخالفات تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ولكنها خضعت لضغوطات جماعة مصنفة ارهابية وفشلت بتوفيق أوضاعها خلال الفترة المحددة بموجب قرار البنك المركزي ومتطلبات المرحله وانصياعها للجماعه بوقف تنفيذ الإجراءات المنظمة للتحويلات والتعاملات المحلية والدولية

•صبر البنك المركزي كثيراً تفادياً لاي إجراءات تعقد المشهد وتربك عمل القطاع وتزيد من معاناة المواطنين لكن موقف البنك فهم من الطرف الاخر كأنه ضعف فتمادى الى حدود لا يمكن السكوت عليها

وأجاب محافظ البنك المركزي على تساؤلات الصحفيين ممثلي وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية الحاضرين في المؤتمر

رؤية مؤسسة الرابطة الاقتصادية
في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مقدم إلى الاجتماع المشترك لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات من المجتمع المدني

إعداد: د. حسين الملعسي
■ رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ اسمحوا لنا ان نتقدم برؤية اولية حول تطبيق اهداف التنمية المستدامة وذلك على النحو التالي:

1- دور منظمات المجتمع المدني في التعافي والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة في:

- الشراكة مع السلطات في دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول المناسبة على مستوى الاقتصاد الكلي
- العمل مع الفئات الهشة ودعمهم وتدريبهم على اختيار انشطة مدرة للدخل
- القيام بدراسات جدوى للمشروعات والأنشطة المنزلية والأسرية صغيرة الحجم
- مساعدة الشباب الخريجين على تطبيق وتمويل مشروعات التخرج في مجالات الهندسة والبرمجة وغيرها
- دعم عقد ورش تساهم في وضع حلول لمشكلات المشروعات الصغيرة والاصغر وخاصة في مجالات دراسة الجدوى والتمويل والتسويق
- العمل مع السلطات المحلية وخاصة في الارياف على دعم السكان في زيادة الانتاج الزراعي والحيواني وانتاج الطاقة من الشمس وغيرها
- وضع برامج تدريب للشباب والشابات في المجالات التقنية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وغيرها للحصول على فرص عمل
- العمل مع القطاع الخاص والقطاع العام من اجل قيام مشاريع مشتركة تساهم في اعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد وخلق فرص عمل للحد من البطالة والفقر

2- اسهام منظمات المجتمع المدني من خلال الشراكة في خفض نسبة الفقر والبطالة والحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي ومواجهة اثار التغيرات المناخية والبيئية:

- بناء قاعدة بيانات الكترونيه مركزية توثق الفئات التي تعاني البطالة والفقر والمجاعة ليسهل الوصول اليها
- تطوير برامج منظمات المجتمع المدني التنموية المقدمة للفئات الهشة في المجتمعات المحلية
- تعزيز برامج منظمات المجتمع المدني في مجالات التكافل الاجتماعي والبرامج المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة

والمسنين والتي تهدف للحد من ا لمجا عة
- زيادة التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الأنشطة التي تهدف للحد من البطاقة والفقر.
- العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مكافحة البطالة
- المشاركة في وضع برنامج للتنمية البشرية والاقتصادية ذو اهداف مزمنة للحد من البطالة والمجاعة والفقر
- البحث عن مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في الحد من نسب الفقر والبطالة
- تحويل المساعدات العينية للفقراء وتحويلها الى مساعدات مالية وحث المستهدفين الى العمل بدلا من انتظار المساعدات
- ارساء ونشر ثقافة العمل بين العاطلين عن العمل والفقراء وتنمية الشعور بالاعتماد على ا لنفس
- تدريب الفقراء والعاطلين على مهن مدرة للدخل والتي تساعدهم على الاعتماد على ا لذا ت
- تسهيل الحصول على القروض للشباب الخريجين والعاطلين على العمل من بنوك التمويل الاصغر الاسلامي
- تشجيع الانتاخ الزراعي والحيواني والسمكي وانتاخ الغذاء من اجل تجاوز ازمة الأمن الغذائي محليا اضافة الى تسهيل استيراد المواد الغذائية الأساسية وبيعها بأسعار معقولة
- تتيع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في اقامة مشاريع توفر فرص عمل للعاطلين

3- التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة:
- الحرب والاضطرابات السياسية والامنية وانقسام المجتمع ا لمد ني
- فشل مشروع التنمية وانهيار المنظومة الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على انشطة منظمات المجتمع المدني
- صعوبات تشريعية وتنظيمية تعيق نشاط منظمات المجتمع ا لمد ني
- صعوبات مرتبطة بغياب مشروع عام للتنمية المستدامة ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيق اهدافها
- تغييب منظمات المجتمع المدني عن المشاركة الفعالة في رسم سياسات التنمية المستدامة وبالتالي ضعف دورها في تحقيق أ هد ا فها
- ضعف الشراكات في المجتمع المدني على كافة المستويات والاصعدة مما يعيق دور المنظمات في تحقيق اهدافها
- تسييس انشطة بعض منظمات المجتمع المدني وخلق بلبلة في انشطتها وغياب الحيادية في تلك المنظمات

- غياب التخصص المطلوب في اهداف وانشطة اغلب منظمات المجتمع المدني
- انتهاخ بعض الاجراءات الرسمية التي لا تساعد على تسهيل حركة منظمات المجتمع المدني
- صعوبات داخلية في إطار ادارة انشطة منظمات المجتمع المدني وغياب الحوكمة
- حصر الدعم الخارجي لبعض منظمات المجتمع المدني لأسباب غير واضحة وضعف الرقابة الرسمية
- غياب الشفافية في علاقة المنظمات غير الحكومية الدولية في تنفيذ المشاريع حصرا مع منظمات بعينها وغياب العدالة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني حسب تخصصا تها

4- دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التغير المناخي والحفاظ على البيئة:
- الحث على إصدار تشريعات للحفاظ على البيئة والحد من اضرار التغير المناخي
- تشجيع الانشطة الاقتصادية ومشاريع الاستثمار الصديقة للبيئة
- تحقيق الاستدامة البيئية ووضع ذلك ضمن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ا لمستقبل
- ضمان وصول منظمات المجتمع المدني والجمهور الى المعلومات الشفافة وذات المصداقية حول البيئة والمناج
- التحفيز على المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي والتثقيف بقضايا البيئة والتغير المناخي وأهمية الحفاظ على البيئة والحد من اثار التغير ا لمنا خي
- اضطلاع منظمات المجتمع المدني بدور رقابي على الانشطة الاقتصادية المختلفة وكشف اي انتهاكات لقواعد الحفاظ على

البيئة ووقفها على الفور
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات والاجراءات المتصلة بالبيئة ومراقبة تنفيذها والعمل على وقف اي انحرافات

5- دور المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية وخاصة في التعليم والصحة:

1. في مجال التعليم:

- حل مشاكل التعليم المتراكمة والعمل على استمرار العملية التعليمية دون اضرابات
- تلبية مطالب المعلمين في حياة كريمة برفع الاجور لتتناسب وغلاء المعيشة
- اعادة تأهيل المرافق التعليمية وتحديثها والحفاظ على البنية الأساسية في مرافق التعليم ا لمختلفة
- اعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم على اسس وتطبيقات حديثة تساعد في تلبية حاجات السوق.
- اعادة النظر في مرافق التدريب الرسمية والأهلية لتواكب حاجات الاقتصاد والمجتمع وخلق متدربين حسب حاجات السوق
- العمل على ضمان ان يتمتع الشباب من الجنسين على التعليم الابتدائي والثانوي والفني دون تمييز ومجانا
- عقد شراكات بين اجهزة التعليم والتدريب ومنظمات المجتمع ا لمد ني
- البحث عن مصادر تمويل لمنظمات المجتمع المدني لضمان انخراطها في متابعة تطوير اساليب التعليم والتدريب وتقديم المشورة لأجهزة التعليم و ا لتد ريب
- زيادة فرص التدريب في قطاع التعليم المهني للمساعدة في الحد من البطالة

2. في مجال الصحة:

- تطوير وتحديث وتوسعة مرافق التدريب لعمال الصحة القائمة واستحداث مرافق جديدة
- تطوير وتحديث برامج التدريب في مجالات الصحة العامة وصحة ا لمجتمع

- اشتراك منظمات المجتمع المدني مع وزارة الصحة وإدارتها المحلية في مساعدة ادارات المرافق الصحية في تحسين مستوى الأداء.
- مراقبة اداء مراكز التدريب الصحية الاهلية وقياس مدى التزامها بقواعد التدريب النافعة
- البحث عن مصادر تمويل للتعاون بين مؤسسات التدريب في قطاع الصحة ومنظمات المجتمع ا لمد ني

6- الاولويات التي ترى منظمات المجتمع المدني التركيز عليها في الفترة المقبلة ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة:

- وقف الحرب وتحقيق السلام وإقامة نظام حكم يتجاوب مع المشكلات التي كانت سبب في ا لحر ب
- استئناف صادرات النفط والغاز وتنمية الموارد المالية للحكومة من خلال اعادة تدوير عجلة الاقتصاد الانتاجي والخدمي

- البحث عن مصادر تمويل مالية كبيرة لحل مشكلات الاقتصاد التي تسببت بها الحرب وتمويل اعادة الاعمار وتحسين مستوى الحياة على طريق التنمية المستدامة
- وقف الانهيار الاقتصادي في مجالات العملة والتضخم والاسعار ورفع الاجور كأول متطلب للاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي
- تنفيذ خطة سريعة للحد من سوء الاوضاع الانسانية والتخفيف من الفقر والمجاعة وسوء التغذية وذلك لحفظ الحياة اولا
- تحسين مستوى الخدمات الأساسية للسكان وخاصة خدمات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة
- اشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمانحين مع الحكومة لوضع خطة شاملة لإعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد على طريق ارساء اسس ومقومات التنمية المستدامة
- وضع خطة مجتمعية شاملة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ووضع اسس واليات تنفيذها

7- الية تفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني:

- تشكيل فريق مشترك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثلين عن منظمات المجتمع المدني المهتمة وممثلين عن المنظمات الدولية غير الحكومية لوضع خطة تحقيق اهداف التنمية المستدامة
- سن قانون ينظم الشراكة المجتمعية من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة
- تأسيس شبكة معلومات متقدمة تساعد في توفير بيانات تدعم اتخاذ قرارات اقامة خطط للنهوض بمستوى التنمية ا لمستد ا مة
- التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية والأجنبية ذات المصلحة في تنفيذ متطلبات تحقيق اهداف التنمية المستدامة

الصراع الاقتصادي حول السياسة النقدية والانقسام المالي واقعاً

د. محمد صالح الكسادي
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية – بكلية العلوم الادارية – جامعة حضرموت

■ أن القرارات الاحادية الاقتصادية والتي اخذت اوجها بين شهري مارس وأبريل جعلت الملف الاقتصادي أكثر تعقيداً وبخاصة في القطاع المالي والذي يعتبر عصب حياة الدول ونقطة الانطلاق نحو احداث تنمية اقتصادية في ظل استقرار المؤشرات المالية وبالذات سعر الفائدة والعملة الوطنية

وان السياسة النقدية تعتبر مرتكز اساسي في القطاع المالي وواحتدام الصراع حولها في ظل صمت جبهات القتال قادت الى انقساماً أصبح واضحاً وجلياً بين المناطق المحررة ومناطق سيطرة مليشيات الحوثي ، وتتناول الورقة المحاور التالية:

1. النشاط المالي والمصرفي بين الاعوام 2015 — 2017.
2. بنكان وسلطتان في دولة واحدة عام 2019.
3. محلات الصرافة وانتشارها في ظل الفوضى النقدية
4. إيقاف تصدير النفط من ميناءئ الضبة والنشيمة والغاز من بلحا ف
5. تشريعات واجراءات متضادة وجمود النشاط البنكي
6. عملتين مستقلتين كلياً الانقسام الحقيقي واقعاً
7. أحداث البحر الاحمر وأثرها على الامدادات الغذائية

1. النشاط المالي والمصرفي بين الاعوام 2015 – 2017

لقد تعرض القطاع المصرفي منذ اندلاع الحرب في 26 مارس 2015 الى ضربة قوية، حيث في عام 2016 كانت هناك أزمة سيولة كبيرة جمدت القطاع العمل المصرفي والعمل فيه وبالتالي

الدورة النقدية ، مما فتح الباب على مصرعية لان تمارس محلات الصرافة الفوضى النقدية في ظل اشتداد المعارك العسكرية وخسر القطاع المصرفي الثقة والسمعة وعجز عن دفع اموال المودعين وعجزت الدولة عن دفع فوائد اذونات الخزانه للبنوك

وتم اعلان نقل مقر البنك المركزي اليمني الى عدن في نهاية أغسطس عام 2016 لاجل حل أزمة السيولة نتيجة شحة السيولة، طبعت الحكومة المعترف بها دولياً حوالي3ترليون ونصف ريال يمني بين عامي 2017 و2018 ، لتغطية العجز في تسديد رواتب القطاع المدني والعسكري

الا ان السوفيت ظل محتكراً لدى البنك المركزي اليمني — صنعاء الى أن تم نقلة في أواخر عام 2020

وبلغ حجم النقد المتداول في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي 9.07 ترليون بنسبة 80% من اجمالي العرض النقدي 11.349 ترليون ريال حسب نشرة البنك المركزي اليمني — عدن لعام 2023 موزعة بين البنوك التجارية والاسلامية وشركات ومنشأت الصرافة في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي . حيث تستحوذ محلات الصرافة على نصيب الاسد 4.15 ترليون ريال موزعة بحسب الاتي:

بالترليون ريال يمني	ترليون العملات الاجنبية
2.15	2 مما يعادل 3.7 مليار دولار (532ريال /دولار)

ويبلغ اجمالي النقد وشبة النقد في مناطق سيطرة المليشيات 7.4 مليار دولار ، واما حجم الكتلة النقدية من الريال اليمني في السوق 3.813 ترليون موزعة على النحو التالي :

بالترليون ريال يمني خارج القطاع المصرفي	
3.529	اصدار قديم 1.375
	اصدار جديد 778 مليار ريال
	2.15

2. بنكان وسلطتان في دولة واحدة عام 2019

أصبحت اليمن تملك بنكان وسلطتان نقدية في دولة تحمل اسم اليمن، وذلك بعد منع الحوثي دخول وتداول الطبعات الجديدة من العملة الوطنية المصدرة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي

ومنذ بداية عام ٢٠٢٠ بدأ يشهد القطاع المصرفي بوادر عمليات الانفصام والانقسام، و افترقت وتقسمت السياسة النقدية من بداية منع تداول الطبعات الجديدة من العملة الوطنية واحتفاظ مليشيات الحوثي بالعملة القديمة وباعتبارها عملة التداول في مناطق سيطرتها من هنا ظهرت المضاربة القوية

3.محلات الصرافة وانتشارها في ظل الفوضى النقدية

كما ان زيادة محلات الصرافة المرخصة والغير مرخصة كانت أبرز الظواهر التي نتجت عن الانقسام المالي ،حيث الربح السريع من خلال فوراق أسعار الصرف بين المناطق المحررة ومناطق سيطرة الحوثي مما أدى الى بروز طبقة جديدية من التجار واختفاء طبقة اخرى

ولقد قدرت اعداد محلات الصرافة بحوالي١٤٨٨ على مستوى اليمن، وهي أكثر من حجم الاقتصاد بالدولة وأنقسمت في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي في نهاية عام ٢٠٢٣نحو ١١٢٢ شركة ومنشأة صرافة وفي المحافظات المحررة ٣٦٦ شركة مرخصة رسيماً

كما أنها لا تخضع أنشطتها لرقابة واشراف البنك المركزي اليمني بشكل كاملاً وبخاصة التي في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي، وأصبحت تقوم بأنشطة البنوك في قبول الودائع وفتح الحسابات بل تقوم بمهام البنوك مما أضعف الدورة النقدية وأصبحت هي المتحكم بالسيولة في الدولة وأستفادت من ضعف البنك المركزي اليمني — عدن في تحقيق أرباح خيالية من اموال المودعين من خلال المضاربة بالعملة الوطنية ،حيث شهدت العملة الوطنية استقراراً في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي وأصبح كل دولار يساوي ٥٢٤ريالاً يمنياً بالطبعة القديمة،بينما في المحافظات المحررة كانت المضاربة على اشدها ووصل كل دولار يساوي ١٧٠٠ ريالاً يمنياً الطبعة الجديدة بسبب دخول الشبكات التي تمتلكها مليشيات الحوثي ووكلاء الحوالات، حيث لا رقابة عليها محلياً، مما قاد الى تدهوراً مريعاً في الاوضاع المعيشية بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة وواجه المواطنين موجة غلاء لا تتناسب من د خلهم

4. ايقاف تصدير النفط من ميناء الضبة والنشيمة والغاز من بلحاف

لعبت مليشيات الحوثي دوراً كبيراً في تدهور الاوضاع الاقتصادية بشكل كبير بايقاف تصدير النفط من خلال قصف ميناء ضبة في اكتوبر عام ٢٠٢٢ وميناء النشيمة والتهديد المستمر بالضربات عبر الطيرا المسير ،مما حرم الحكومة المعترف بها دولياً من ٤ مليار دولار من صادارت النفط ومن ايقاف تصدير الغاز منذ الحرب حوالي ٦٠ مليار دولار، وفي ظل ارتفاع اسعار الغاز عالميا بسبب الحرب الروسية الاوكرانية لم تستفيد الدولة,

وهذ يؤكد أن مليشيات الحوثي هي من يخنق الاقتصاد اليمني

5.تشريعات واجراءات متضادة وجمود النشاط البنكي

في أغسطس عام ٢٠٢١ وجه البنك المركزي اليمني — عدن البنوك التجارية والاسلامية بنقل مراكزها الى عدن ولم ينتقل اي بنك، ولم تلتزم بتوجيهات البنك المركزي اليمني — عدن وذهب القرار الى ادارخ الريح ، وكذلك اصدر البنك تعميماً اخرا في عام ٢٠٢٢ بشأن تنظيم اعمال الصرافة رقم ٥٨ لسنة ٢٠٢٢ ولم يتنفذ وتم التراجع عن تطبيقة ، واصدر البنك المركزي اليمني — صنعاء في ٣٠-٣-٢٠٢٣ قرار موجة الى كافة البنوك اليمنية تعميم رقم ١١ لسنة ٢٠٢٣ لمنع التعاملات الربوية وفي تعميماً اخر منع الاستثمارات الخارجية للبنوك بنسبة ٣٠٪

في مارس ١ اصدر البنك المركزي اليمني — صنعاء تعميم بمنع التعامل مع محلات صرافة في المناطق المحررة وهي شركتان البسيري والقطيبي ، وكردة فعل قام البنك المركزي اليمني — عدن باصدار تعميم رقم ١٥٩بمنع التعامل مع خمسة بنوك بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٤ وهي حسب الاتي :

١. بنك التضامن.
٢. بنك اليمن والكويت .
٣. بنك الامل للتمويل الاصغر.
٤. مصرف اليمن والبحرين الشامل
٥. بنك الكريمي للتمويل الاصغر الاسلامي

ثم تراجع البنك المركزي اليمني —صنعاء عن قراره بحسب التعميم رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٤وجاءت ردة الفعل في تراجع البنك المركزي اليمني — عدن ايضاً عن التعامل مع الخمسة البنوك، ومن دواعي قيام البنكان بهذه الاجراءات وهي تفعيل الشبكة الموحدة للحوالات الداخلية من قبل البنك المركزي اليمني - عدن بين مناطق مليشيات الحوثي والمناطق المحررة من أجل مكافحة غسيل الاموال وكذلك تمويل الارهاب

Table 1. Wheat flour and gasoline prices in Aden and Sana'a (December 2023 to January 2024)

	DECEMBER 2023		JANUARY 2024	
	ADEN	SANA'A	ADEN	SANA'A
Food price (1kg of wheat flour) in YER	1,100	300	1,200	300
Fuel price (20l of gasoline) in YER	25,000	9,500	25,700	9,500

يوضح الجدول رقم (٦)أ علاه الارتفاعات في اسعار الغذاء والوقود بين المناطق المحررة ومناطق سيطرة مليشيا الحوثي مع الاخذ في الاعتبار اختلاف سعر الريال اليمني بين المناطق بحسب السيطرة.

لمعرفة مصدر وتجاه تلك الحوالات والتعاملات عبر الوكلاء

وفي نهاية مارس ٢٠٢٤ أعلن البنك المركزي صنعاء سك عملة معدنية مما خلق ارباك في القطاع المالي وجاء الرد بقرار اخر من البنك المركزي اليمني — عدن باعتبارها عملة مزورة صادرة من جه غير معترف بها دولي

أصبح القطاع المالي حلبة الصراع بين صنعاء وعدن، مما خلق تشوهات واضحة في العمليات المالية محلياً بل وخارجياً

انعكس ذلك في التعامل مع العالم الخارجي وبخاصة في التجارة الدولية وبخاصة بعد اصدار البنك المركزي اليمني — عدن قراراً رقم ١٧ لعام ٢٠٢٤ بنقل مراكز البنوك التجارية والاسلامية والتمويل الاصغر الى عدن واعطى مهلة ٦٠ يوماً ، وانتهت المهلة ول يلتزم أي بنك بنقل مركزه لعدن لحد الن بعد انقضاء نصف الفترة وماذا بعد؟ اليس هناك هناك انقساماً نقد ياً

6. عملتين مستقلتين كلياً الانقسام الحقيقي واقعاً

من بداية أبريل ٢٠٢٤ كان نهاية الانقسام التام بقيام مليشيات الحوثي بسك عملة معدنية غير قانونية جعل من الحكومة المعترف بها دولياً تجعلها غير قانونية ويمنع تداولها في المناطق المحررة

أن هذه الانقسامات تعمق الانفصام التام بين المناطق المحررة ومناطق سيطرة مليشيات ،مما يجعل هناك اقتصادان مختلفان مما يقودنا الى واقعاً صعباً الى الرجوع الى الوراء في حالة حصول تسوية سياسية

شكل رقم (٦) انخفاض نقل الحاويات

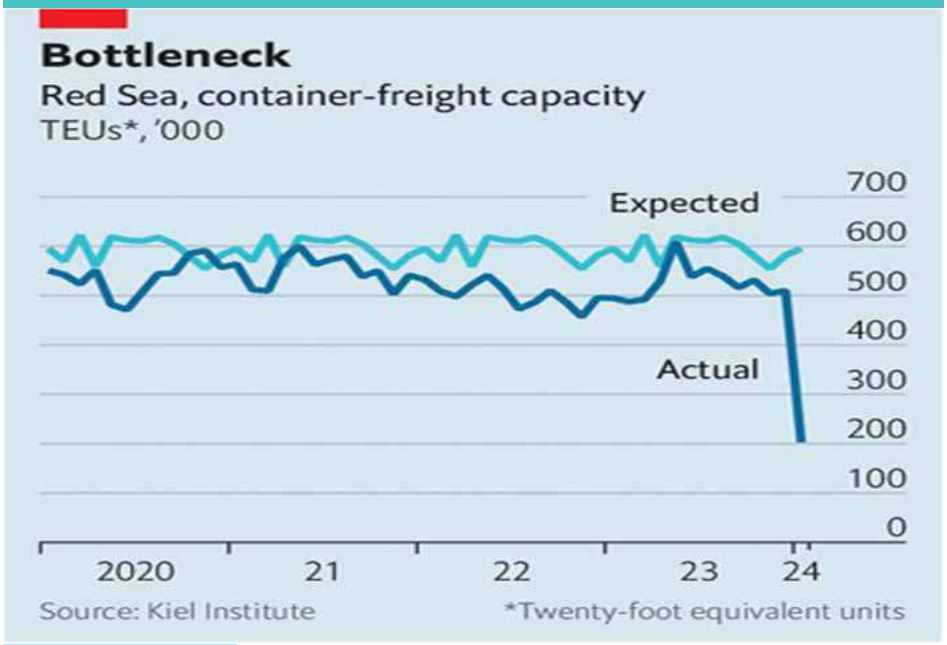

المصدر: معهد كيل

ويقطع الطريق امام اي تسوية او سلام لان الاقتصاد هو سياسة الدولة

7. أحداث البحر الاحمر وأثرها على الامدادات الغذائية

كان لاحداث البحر الاحمر نصيباً من المعركة الاقتصادية ، حيث قام مليشيات الحوثي باعتراض السفن التجارية في الميـاة الدولية في خليج عدن والبحر الاحمر عبر المسيرات الدرونز وكذلك الصواريخ الباليستية تحت مبرر الدفاع عن غزة وهذا لم يحدث منذ عام ١٩٤٥ بينما أثارها انعكست على اليمن في ارتفاع تكاليف الشحن وزيادة المخاطر صول السفن الى الموانئ اليمنية وصنفت من الموانئ الاعلى خطورة عالمياً

كذلك انعكس الامر على مصر في انخفاض عائدات قناة السويس بنسبة ٤٠٪ وتحول السفن التجارية وبعض الخطوط الدولية البحرية الى رأس الرجاء الصالح والبحث عن بدائل اخرى ،وبلغت السفن التي تحولت حوالي ٢٠٠٠ مما زاد من الضغوط المالية على المناطق المحررة وكذلك المواطنين في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي ،وبخاصة ارتفاع أسعار المواد الاساسية نتيجة عدم الاستقرار للعوامل الجيوسياسية والتي خلقتها مليشيات الحوثي باليمن في الاقليم

حيث أصبحت مناطق الحوثي منذ ١٢ يناير ٢٠٢٤ تتعرض الى قصف امريكي بريطاني

الشكل رقم (١) يوضح الانخفاض في الحاويات عبر البحر الاحمر

من خلال السرد السابق نستنتج ا لا تي :

١. محاولة مليشيات الحوثي العب في الملف الاقتصادي أكثر من الملف ا لسيا سي

٢. تجفيف موارد الحكومة المعترف بها دولياً من خلال شن الحروب الاقتصادية عبر محلات الصرافة ، استيراد الغاز من الخارخ وضرب منشأت تصدير النفط ، وأحداث البحر ا لا حمر

٣. الانقسام التام في السياسة النقدية بعد الفاتح من ابريل ٢٠٢٤.

٤. أفتعال الازمات الاقتصادية في مناطق الحكومة المعترف بها دوليا ، من قبل مليشيات الحوثي

٥. أستخدام محلات الصرافة من قبل مليشيات الحوثي عبرشبكات التعاملات المالية لتهريب الاموال والمضاربة وتقويض القطاع المالي

٦. ضعف وعدم تطبيق تعليمات وتعميمات البنك المركزي اليمني — عدن جعل مليشيات الحوثي تتمادي

٧. أعتماد الحكومة المعترف بها دولياً على المساعدات المالية من قبل السعودية والدول المناحة والتي لا تعتبر حلاً جذرياً للازمة المالية التي تعيشها الحكومة

٨. تراجع مستوى الخدمات الاساسية في المناطق المحررة من كهرباء وصحة ومياة وصرف صحي و تعليم

٩. إعادة مليشيات الحوثي الى قائمة المنظمات الارهابية وهل تستغل الحكومة المعترف بها دولياً ذلك؟

المراجع:
- الاستحواذ الحوثي على قطاع الصرافة ، الصرافة اداة حرب ، يمن رجن ، مبادرة استعادة،٢٠٢٣.
Lu, ch and Gramer, R, Biden has no good - options in Yemen ,January ١٢ ٢٠٢٤.
ACAPS ANALYSIS HUB, Import flow - following the escalation in the Read Sea ,١٩ January ٢٠٢٤.

ماذا يحصل على مذبحة سعر صرف؟!

د. يوسف سعيد احمد
باحث اقتصادي

■ ما يحصل على مذبحة سعر الصرف هو نتاج نيران صديقة.

على مدى أسابيع يستمر تدهور سعر صرف العملة الوطنية في مبادلاتها مع الدولار ويستتبع ذلك الريال السعودي حتى وصل إلى مستوى قياسي غير مسبوق فوق مستوى 1750 ريال للدولار. مع بقاء الاتجاه العام يؤشر باستمرار تراجع قيمة الريال في الأيام القادمة إذا ما استمر تنفيذ سيناريو مخطط ضرب الريال اليمني في الجنوب وفي مناطق الشرعية الأخرى بنفس الوتيرة وبنفس الادوات

■ لا نحتاخ إلى بذل المزيد من العناء في التحليل للاستدلال على أسباب المشكلة وتوصيفها لأن الواقع يوحي أن المخطط يجري تنفيذه بعناية يهدف لأحداث صدمة اقتصادية تزعزع الاستقرار الاقتصادي النسبي في الجنوب والمناطق الأخرى من خلال الأضرار بالعنوان الكبير المعبر عن سيادة الدولة ممثلا في سعر صرف العملة الوطنية.

استمرار ارتفاع الدولار وتدهور قيمة العملة الوطنية في مبادلاتها مع الدولار ليس نتاخ للعرض والطلب أي أنه لا يعكس إلى حد كبير الطلب المرتفع على الدولار في سوق الصرف الأجنبي بدوافع حاجة الاستيراد والمبادلات حتى يمكننا القول إن هناك أسباب اقتصادية ترتبط بندرة الدولار وبالتالي ارتفاع الطلب عليه. وما يؤكد قولنا أن العطاءات المقدمة من قبل التجار عبر بنوك عدن التي تمثل نسبة كبيرة من الطلب على الدولار في المزادين الأخيرين (7و8) مايو 24 الذي نظمة البنك المركزي المعبر عنه بنسبة التغطية كانت بين73٪ و 58٪ على التوالي من حجم المعروض البالغ ثلاثين مليون دولار امريكي في كل مزاد وهو ما يوحي وما يثبت أن ارتفاع قيمة الدولار خلال الفترة الأخيرة يعكس واقع من المضاربة المحمومة المطلقة العنان والمفوضون بالتنفيذ هذه المرة هم بعض عمالقة الثروة من البنوك وشركات الصرافة الجدد الذي جاءت بهم طفرة الحرب في عدن وبدعم من راس المال في صنعاء. هؤلاء معروفين ولا نحتاخ لذكرهم حيث لا يزيد عدد المضاربين بسعر الصرف الذين هم من يحددون الاسعار يوميا عن عدد اصابع اليد الواحدة

كما أنه من المفارقة أيضا أن ما يحصل اليوم في مذبحة سعر الصرف انه لم يأتي كنتاخ لعوامل اقتصادية طارئة لأن الأزمة الاقتصادية المستفحلة قائمة منذ نهاية 21 التي تعاظمت على إثر توقف صادرات النفط كما أن الظروف البيئية الاقتصادية والأمنية المحيطة غير المواتية مستمرة بما في ذلك الحرب في البحر الاحمر التي مضى عليها أكثر من ستة أشهر والتي يتم التكيف معها بسرعة ولا يعبر عن حالة من الشكوك وعدم اليقين لأن أصحاب

عوامل الإنتاج قد تكيفوا مع أوضاع كهذه أيضا لذلك لا شأن لهذه العوامل رغم أهميتها ودورها بما طرأ في مذبحة سعر الصرف الجارية.

ان اي تحليل منطقي وعقلاني يجب أن لا يغفل أن ما يجري جاء كرد فعل على قرار البنك المركزي عدن الذي قضى بنقل مراكز البنوك التجارية واستمرار للحرب الاقتصادية التي تقودها سلطة صنعاء لضرب الاستقرار الاقتصادي في الجنوب من خلال ضرب قيمة العملة

لذلك على البنك المركزي والحكومة اتخاذ الإجراءات الحاسمة القانونية والأمنية والمالية بحق المضاربين بسعر الصرف في سياق من المواجهة المكشوفة والحاسمة مع الفئات التي استهدفت وتستهدف ضرب الاستقرار الاقتصادي والمعيشي للمواطنين لأن هذه القضية تدخل في نطاق المحرمات التي يجب عدم المساس بها أو التساهل بشأنها ولذلك العنوان الاول في اجتماع الحكومة ومجلس إدارة البنك المركزي في الأسبوع القادم يجب أن يكون ما يحصل من تدهور وتردي في المستوى

المعيشي بحيث تقف هذه الجهات ومعها مجلس الرئاسة أمام تقارير تناقش ما طرا على سعر الصرف خلال ابريل ومايو 24 والذي فقد أكثر من 30 في المائة من قيمته في فترة وجيزة مما يقتضي دراسة الأسباب والمحددات والمخاطر والتداعيات وبالتالي الإجراءات المطلوبة الحاسمة التي يجب اتخاذها لوضع حد للعبث الذي يجري بمعيشة الشعب عبر الأضرار بقيمة العملة عدا عما يتركه ذلك من تأثير سلبي يحول دون قدرة المخلصين من رجال الأعمال على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنبؤ بالمستقبل.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play
Download on the App Store

Marketing Team

بنك مملوك للدولة %100

54 عاماً من الخبرة 1969-2023 اليوبيل الذهبي

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر، عدن
pay.cards@nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581
nbyemen.com

أسباب وتداعيات فارق سعر الصرف في صنعاء وعدن

د. نصر السناني
باحث اقتصادي

■ كثر الحديث عن اسعار الصرف وأصبحت حديث العامة من الناس بمختلف فئاتهم ومستوياتهم لما له من تأثير على أنشطتهم وتعاملاتهم (تجار). ولما له من أثر على معيشتهم وتكلفة فاتورة الاستهلاك (عامة الناس)

حيث وان سعر الصرف اضرارة وتأثيراته فتاكة وشاملة لجميع مجالات الحياة لا يستثنى منها أحد (بخلاف تجار العملة والمضاربين بها)

وبعد أن دخلنا نظام سعر الصرف المعوم في اليمن وانقسام القطاع المصرفي والسلطات النقدية بين صنعاء وعدن نلاحظ من خلال تتبعنا الاسعار الصرف في مجلة الرابطة الاقتصادية أنه يتجه نحو الانهيار وعدم الاستقرار في مناطق سيطرة الشرعية ليقترب من ١٧٠٠ ريال مقابل الدولار الواحد

في حين نجده ثابت مابين ٥٣٤ــــ ٥٤٠ ريال في صنعاء

ماهي الاسباب وراء هذا التفاوت؟

يمكن أن نوجزها في التالي :

أولاً: اسباب الاستقرار في صنعا ء

تمتلك حكومة صنعاء إيرادات بالريال اليمني من قطاع الاتصالات التي مازالت تحت سيطرتها تقدّرها بعض تصريحات المحللين ب سبعة مليار ريال أسبوعياً اي 28 مليار ريال شهرياً هذا فقط المحولة من مناطق الشرعية

وكذلك الجمارك التي تفرضها في المنافذ البرية على البضائع الداخلة وجمارك ميناء الحديدة الذي أصبح مفتوح حاليا بعد أن كان مغلق

ومصادر الضرائب ومعروف أن معظم التجارة نتيجة للكثافة السكانية تقع تحت مناطق سيطرة الحوثي وبذلك تكون التجارة وحجم الاستيراد أكثر من مناطق الشرعية ومعها تزيد حصيلة الضرائب والجمارك

وفيما يتعلق بالعملات الأجنبية اللازمة لتغطية الطلب عليها فهي لديها مصدرين هامين في توفير العملات الأجنبية المصدر الأول هو تحويلات المغتربين فمعظم المغتربين هم من شمال الوطن حيث الكثافة السكانية

والمصدر الثاني موارد وتحويلات المنظمات الدولية حيث أن معظمها مقراتها الرئيسية في صنعاء كما أن معظم نشاطها في مناطق شمال الوطن بسبب السكان

إلى هنا فكل هذه الأسباب ليست كافية لثبات سعر الصرف وايجاد فرق مع سعر الصرف في عدن ولكن الأهم هو ما سيأتي

١- لم تكلّف حكومة صنعاء نفسها في دفع رواتب الموظفين اي بمعنى ليس لديها التزامات في النفقات بالريال اليمني وهي بذلك لا تعاني من نقص السيولة

٢- لم تنفق حكومة صنعاء على توفير خدمات الكهرباء كما هو الحال في عدن وباقي مدن الجنوب حيث تعد الكهرباء ثقب اسود يلتهم المليارات كما يلتهم الكثير منع العملات الأجنبية لاستيراد الوقود الخاص بها

٣- ليس لدى حكومة صنعاء جيش من الدبلوماسيين تنفق عليهم ملايين الدولارات شهرياً رواتب وإعاشة كما هو الحال في عدن

٤- لم نلاحظ خروج أعضاء

حكومة صنعاء في سفريات واقامات في الخارج وهذا مصدر ينفق عليه ملايين الدولارات شهرياً في حكومة عدن

٥- لا تنفق حكومة صنعاء على الطلاب والبعثات في الخارج وتتحمل حكومة الشرعية هذا العبئ وهو يكلف ملايين الدولارات شهرياً

٦- لا يوجد تضخم في المعروض النقدي في مناطق سيطرة الحوثي بسبب عدم قبول الطبعة الجديدة من العملة المحلية

وعدم قدرتها على طبع عملة جديدة كون البنك المركزي غير معترف به دولياً

٧- لا تعاني من ضغوط في الطلب على العملات الأجنبية وخاصة قبل فتح ميناء الحديدة حيث يقوم البنك المركزي اليمني في عدن ببيع العملات الأجنبية عبر المزاد ولا يقتصر ذلك على التجار أو البنوك في مناطق الجنوب بل معظم عمليات المزاد تشتريها البنوك لعملائها من التجار الذي يستورد البضاعة إلى مناطق شمال الوطن

كما أن استيراد النفط كان معظمه يأتي عبر ميناء عدن وتغطية استيراده من العملات الاجنبية يتم من القطاع المصرفي في عدن

٨- هناك الكثير من المصادر الأخرى التي توفر العملات الأجنبية ومنها العمالة التي تشتغل في مناطق الجنوب بمختلف المهن وتحويلاتها عن طريق صرفها إلى عملات أجنبية لعدم قبول الطبعة الجديدة من الريال اليمني

وكذلك الكثير من البضائع والسلع الغذائية والقات المستهلكة في الجنوب مصدرها مناطق الشمال ويتم تحويل قيمتها بالدولار إلى مناطق سيطرة الحوثي، كل ذلك يكفي الأحداث فارق سعر الصرف بين صنعاء وعدن ونظيف إلى الأسباب سابقة الذكر ما يجري في حكومة عدن ممثلاً في الآتي

١- الإيرادات المتحققة بالريال اليمني من مصدر الضرائب والجمارك قليلة نتيجة لحجم الاقتصاد من ناحية وتسرب تحصيلها من ناحية أخرى

وفيما يتعلق بالايرادات من العملات الأجنبية فهي متوقفة بسبب توقف انتاج وتصدير النفط والغاز وتوجد مصادر أخرى كما هو الحال في شمال الوطن مثل تحويلات المغتربين ونفقات المنظمات بالإضافة إلى تحويلات رواتب بعض المكونات العسكرية الوطنية من دول التحالف

٢- في جانب النفقات وهي المعظلة الرئيسية التي أوقعت القافلة (سعر الصرف) في الحضيظ نجد أن حكومة الشرعية ملتزمة في دفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين وبصورة منتظمة، وما يعانيه هذا القطاع من تضخم كبير في أعداد الموظفين وازدواجية الكثير والكشوفات الوهمية من الأسماء وبالذات في قطاع الجيش والأمن

٣- قطاع الكهرباء وما تكلفة من نفقات بلغت خمسون مليون دولار شهرياً بمبلغ يصل إلى أكثر من نصف مليار دولار سنوياً حسب ما نقلته صحيفة البلاد في 3مايو 2024م بسبب الفساد المستشري فيها وقدم المحطات الكهربائية

٤- التحويلات الكبيرة من العملات الأجنبية بملايين الدولارات شهرياً لقطاع الدبلوماسية الخارجية وما فيها من فساد وتضخم الأعداد التي لا جدوى منها سوى استهلاك العملات الأجنبية وكذلك الإعاشة المخصصة للمسؤولين وزبانيتهم في الخارج بملايين الدولارات شهرياً

ولا ننسى السفريات والإقامة شبة الدائمة لأعضاء الحكومة في الخارج ونفقات البعثات للطلاب الدارسين في الخارج

٥- ارتفاع وزيادة الاصدار النقدي الجديد وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية من الريال بكميات كبيرة أدت إلى ارتفاع التضخم وعدم قدرة السلطات النقدية في التحكم بالسيولة النقدية نتيجة لضعف المؤسسات المالية الإيرادية الحكومية في تحصيل الإيرادات

٦- مع توقف تصدير النفط والغاز الذي اوضحناه سابقاً نجد أن فاتورة استيراد النفط لها علاقة كبيرة بزيادة الطلب على العملات الأجنبية

٧- عدم الثقة بالعملة الوطنية لدى المجتمع وبالتالي ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية واعتمادها وسيلة آمنة لحفظ الثروة من تراجع قيمتها الشرائية

نلاحظ من كل هذه الأسباب الأخيرة من (١ - ٧) في مناطق الشرعية أن الطلب على العملات الأجنبية اكبر بكثير من مصادر الحصول عليها مما سبب ضغط على الكمية المعروضة منها وبالتالي ترتفع أسعار الصرف مقارنة بما هو في مناطق سيطرة الحوثي، ولكي تتلاقى الحكومة الانهيار المتسارع في سعر الصرف والحد من ذلك يجب إعادة النظر في جانب النفقات وبالذات النفقات بالعملات الأجنبية بما يتواكب ويتلائم مع حجم وطبيعة مصادر الإيرادات عن طريق تغيير في السياسة المالية وتحديد أولويات الانفاق

البنوك ودورها الرائد في الاستقرار المالي

بشير على القفاز
البنك الاهلي اليمني

تعد المصارف احدى اهم المؤسسات المالية الحيوية في كل دولة, وذلك للدور الذي تؤديه وللخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء, وعلى الرغم من اهمية المصارف الا انها قد تتعرض الى مخاطر قد تكون هي السبب في وقوعها, مما يؤدي الى تعرضها الى عقوبات قانونية وخسائر مادية, الامر الذي يؤثر على سمعتها بسبب هذه العقوبات والخسائر, والى احجام العملاء من التعامل معها, وهو امر يؤثر سلباً على عمل تلك المصارف. حيث يشهد العالم تغيرات سياسية وأزمات مالية لا يمكن للقطاع المصرفي والمالي تجاهلها لاسيما العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض البلدان..

ومنها بلادنا والتي فرضت عليها عقوبات من قبل مكتب الاوفاك التابع لوزارة الخزانة الامريكيه.. ولم تفرض العقوبات على اليمن كنطاق جغرافي وانما فرضت على كيانات وافراد محددة مما أدى الى اغلاق البنوك المراسله لحسابات البنوك اليمنيه بالخارج وخاصة بالدولار الامريكي وبالامكان اعادة فتحها وايضا فتح حسابات بنوك مراسلة اخرى ويتطلب ذلك بعض الجدية والالتزام بالمعايير الدوليه والمواثيق العالميه الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب. والقوانيين والمعاهدات والتوصيات ذات الصلة..مما يتطلب من مصارفنا ومؤسساتنا المالية الجدية والحذر التام في استيعابها والعمل على الالتزام بها.والامتثال كافة القوانين والمعاهدات ووووقد جاءت كلمة الامتثال من الكلمة اللاتينية **Complere** والتي تعني الوفاء او تلبية معايير محددة, وقد شاع هذا المصطلح في الكثير من المجالات المصرفية والتجارية المختلفة, والامتثال المصرفي هو تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات واللوائح التي يصدرها البنك المركزي

ويقصد بالامتثال للقوانين والأنظمة بشكل عام بأنها (التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والخطط والاجراءات وتطبيقها). وبذلك تسعى المصارف إلى تعزيز ودعم الممارسات السليمة للرقابة الفعالة وذلك من خلال أتباع سياسات وإجراءات الامتثال لكافة القوانين واللوائح والتشريعات.

ويراد بالامتثال التأكد من عدم وجود حالات غش وتلاعب أو بعض المخالفات القانونية التي يكون لها تأثير جوهري تتمثل بمخالفات المصرف للقوانين بالمخالفات التي يرتكبها المصرف من خلال قيامه بأنشطته التجارية المصرح له بمزاولتها على وفق القانون من دون إن يراعي المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تحكم النشاط المصرفي والتي لها صفة الإلزام القانوني للمصرف...مما يكلف المصرف خسائر او مخاطر قانونيه مخاطر سمعة مما يؤدي لاحجام البنوك الدوليه في التعامل معه وايضا العقوبات المفروضه.

وقد عرفت لجنة بازل هذه الوظيفة الامتثال في المصرف على أنها وظيفة مستقلة حيث تقيم, وتحدد, وتقدم المشورة والنصح, وتراقب, وتعد التقارير عن مخاطر عدم الالتزام في المصرف المتعلقة بتعرضه لعقوبات نظامية أو إدارية, أو خسائر مالية أو بما يؤدي للإضرار بسمعة المصرف نتيجة لإخفاقه في الامتثال للأنظمة والضوابط الرقابية او معايير السلوك والممارسة المهنية

السليمة. والغرض من وظيفة الامتثال هو تقديم المساعدة في ادارة مخاطر عدم الامتثال التي يمكن تعريفها بأنها مخاطرة التعرض لعقوبات تشريعية او قانونية او خسارة مالية او خسارة في السمعة التي قد يعاني منها مصرف ما نتيجة عدم الالتزام بجميع القوانين واللوائح والانظمة ومواثيق الشرف ومقاييس الممارسة الجيدة المطبقة

اما مهام وظيفة الامتثال فهي:

1. دراسة التقارير التي تصل من الفروع بشأن العملاء والمعاملات المشبوهة والتأكد من اكتمال البيانات الضرورية لرفعها الى اللجهات المعنيه وحدة جمع المعلومات الماليه واللجنه الوطنية لمكافحة غسل الاموال
2. وضع برامج امتثال يحدد الانشطة والمهام المخطط لها
3. متابعة وحدة جمع المعلومات للحالات التي تم الابلاغ عنها كحالة اشتباه مركدة
4. مساعدة الادارة التنفيذية وموظفي المصرف في ادارة مخاطر الامتثال التي يواجهها المصرف
5. تقديم النصح للإدارة التنفيذية عن القوانين والمعايير والانظمة المطبقة وأية تعديلات تطرأ عليها وتزويد مجلس الادارة بالنتائج التي يتم التوصل اليها في حال حدوث اي خرق(لقانون معين....).
6. تثقيف المواطنين حول مواضيع الامتثال واعداد ارشادات مكتوبة بهذا الخصوص
7. تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالمصرف, وتتبع اي قصور يكتشف فيها, وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات
8. توثيق وتقييم مخاطر الامتثال المتصلة بأنشطة المصرف على وفق اسس مدروسة سابقا

ان نجاح هذه الوظيفة في المؤسسات المصرفية ينبغي ان يولي مجلس الادارة والادارة التنفيذية بالمصارف انتباهاً خاصاً لوضع هذه الوظيفة في الهيكل التنظيمي لها بالشكل الذي تؤمن لها الاستقلالية والفعالية اللازمة ، وعلى وفق الاتي:

1. ان يتوفر لهذه الوظيفة قنوات اتصال واضحة وسريعة لرفع التقارير للإدارة العليا وأن تمتلك قنوات كافية وملائمة وصلاحيات محددة للوصول الى المعلومات للتأكد من امتثال المصرف المعني للأنظمة والقوانين وذلك في اطار واضح ومنظم للمسؤوليات وقواعد للإجراءات تضمن سريان فعال وسلس للعمل

2. كما يفترض في مسؤولي مراقبة الامتثال امتلاك قدر كبير من المهارات التحليلية والالمام باللوائح والمعايير المهنية والتشريعات والاخلاقية والعلاقات الاجتماعية والمتطلبات الرقابية والتنظيمية

3. كما ان نجاح هذه الوظيفة يرتبط بترسيخ ثقافة الامتثال للأنظمة والقوانين والتعليمات الاشرافية والرقابية داخل المصرف الامر الذي يرتبط بدوره بالسياسات والاجراءات المستخدمة في ادارة الموارد البشرية ويشمل جوانب التدريب والتعيين والتطوير والتقييم

4. كما ويتحمل مجلس الادارة الاشراف على ادارة مخاطر عدم الامتثال في المصرف وعليه المصادقة على سياسة الامتثال وتكون الادارة التنفيذية مسؤولة عن وضع هذه السياسة وتقع على الادارة أيضا مسؤولية انشاء وظيفة امتثال دائمة وفعالة

5. كما ويعتبر من المبادئ الاساسية ان يكون لوظيفة الامتثال صفة رسمية في المصرف وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك يتم من خلال دليل وثيقة رسمية يصادق عليها مجلس الادارة يتحدد فيها وضع هذه الوظيفة وصلاحيتها واستقلاليتها .

مماسبق يتضح بان الامتثال في البنوك والمصارف تعمل على الحد من المخالفات والجرائم المالية وتجنيب البلاد المخاطر الناتجه عن مخالفتها لذلك وايضا عامل مهم من عوامل الاستقرار النقدي للسياسة النقديه والاقتصاد المحلي بشكل عام ..والله من وراء القصد

YKB
بنك اليمن والكويت
Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

دعوة إلى إصلاحات نقدية حقيقية وإستراتيجية شاملة للشمول المالي

معاذ عبدالواحد الصبري
نقيب المحاسبين

سعادة المحافظ المحترم،

أتوجه إليكم اليوم بخالص الشّعور بالمسؤولية الوطنية بخطاب مفتوح يحملُ في طيّاته همومَ المستثمرين والتجار والشعب بأكمله، مُعبّرًا عن قلقنا العميق من توجهات السياسة النقدية الحالية، والتي تُثيرُ مخاوفَ جادّةً من انزلاق اقتصادنا نحو أتون الأزمات والانهيار

وبحرص عميق على مصلحة اقتصادنا الوطني ومستقبل أجيالنا القادمة, إنّنا نُناشدُكم، سيادةَ المحافظ، بضرورة اتّخاذ خطوات حاسمة لإصلاح المنظومة النقدية في بلادنا، واعتماد سياسات نقدية رشيدة تُساهمُ في تحقيق الاستقرار الماليّ وتعزيز النموّ الاقتصاديّ المستدام

إنّ ما نمر به من أزمات اقتصادية، يضعنا جميعًا أمام مسؤولية وطنية مشتركة، تتطلب منا التكاتف والتعاون من أجل إيجاد حلول جذرية تُعيد الاستقرار للاقتصاد الوطني، وتُعزز ثقة المستثمرين والتجار

إنّ ما نشهدهُ من تَذبذب في أسعار الصرف وارتفاع في معدلات التضخم، يُؤكّدُ على الحاجة المُلحّة إلى إصلاحات جذرية في المنظومة النقدية، بعيدًا عن المكايدات السياسية التي تُهدّدُ استقرارَ الاقتصاد وتُعرّضُ مُستقبلَ الوطنِ للخطر.

إنّ استمرارَ هذه السياسات سيُؤدّي حتماً إلى إفلاس البنوك وانهيار الاقتصاد وازدياد معدلات البطالة، ممّا سيُفاقمُ من معاناة المواطنينَ ويُهدّدُ بتفكك النسيج ا لا جتما عيّ

وبناءً على ذلك، فإنّني أُطالبُكم بالآتي:

أولاً: إعادةُ النظر في السياسات النقدية الحاليّة واعتمادُ استراتيجية نقدية رشيدة تُساهمُ في تحقيق الاستقرار الماليّ وتعزيز النموّ الاقتصاديّ المستدام

ثانيًا: حماية مصالح المستثمرين والتجار، باعتبارهم ركائز أساسية للاقتصاد الوطني، من خلال اتباع سياسات نقدية رشيدة تُسهم في استقرار الأسواق وتعزيز الثقة

ثالثًا: اتخاذ خطوات جادة لمنع انهيار البنوك، لما لذلك من آثار كارثية على الاقتصاد الوطني وعلى حياة المواطنين

رابعاً: اتّخاذ خطوات حاسمة لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في المنظومة المالية

خامسًا: تبني استراتيجية شاملة للشمول المالي، على غرار التجربة الناجحة في الهند وبعض الدول الأخرى، بهدف دمج جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة, إنّ تطبيقَ هذه الاستراتيجية سيُساهمُ في توسيع قاعدة المُستفيدينَ من الخدمات المصرفية والمالية، ممّا سيُنشّطُ الاقتصادَ ويُحفّزُ على الاستثمار ويُخلقُ فرصَ عملٍ جديدة,ويُعدّ الشمولَ الماليّ أحدَ أهمّ العوامل التي تُساهمُ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يُساعدُ على الحدّ من الفقر

إنّ تطبيق هذه المقترحات، يتطلب من سيادتكم اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة، تضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إنّنا نُؤمنُ بكفاءتكم وحكمتكم، ونثقُ بأنّكم ستُولونَ هذه القضايا الأهميةَ التي تستحقّها، وتعملونَ على اتّخاذ الخطوات اللازمة لإنقاذ اقتصادنا الوطنيّ من مخاطر الانهيار وتحقيق الرخاء والاستقرار لشعبنا الكريم.

معًا، نستطيعُ أن نُبني اقتصادًا أقوى وأكثرَ استقرارًا لمصلحة أجيالنا الحاضرة والمستقبلية

تطـورات
أسعار السلع الغذائية لشهر مـايـو 2024

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4		الأسبوع 5	
	سعر الصرف		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1682	1691	1692		1719	1725	1745	1754		
		سعودي	442	444	445	447	453	455	460	462		
	أولا: السلع الأساسية											
01	كيس القمح	50	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000			
02	دقيق السنابل ابيض	50	40000	40000	40000	40000	40000	40000	40000			
03	أرز الفخامة	40	95000	95000	95000	95000	95000	95000	95000			
04	سكر برازيلي	50	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000			
05	زيت الطبخ	8 لتر	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000			
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	11000	11000	111000	11000	11000	11000	11000			
	ثانيا: السلع المكملة											
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	33000	33000	33000	33000	33500	33500	33500			
08	شاي الكبوس	1	10000	10000	10000	10000	11000	11000	11000			
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000			
10	الفاصوليا البيضاء	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000			
11	العدس الأصفر	1	2400	2400	2400	2400	2400	2400	2400			
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6000	6000	6000	6000	6500	6500	6500			
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	790	790	790	790	790	790	790			
	ثالثا: الفواكه											
14	التفاح	1	3000	3000	3500	3500	3500	3500	3500			
15	البرتقال	1	3000	3000	3500	3500	3500	3500	3500			
16	الموز	1	500	500	500	500	700	700	700			
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500			
	رابعا: الخضروات											
18	البطاطس	1	800	1000	1000	1000	1000	1000	1000			
19	البصل الجاف	1	1500	1500	1500	1500	2000	2000	2000			
20	الباذنجان	1	1000	1000	800	1000	1000	1000	1000			
21	الطماطم	1	500	500	500	500	500	500	500			
22	الباميا	1	2500	2000	2000	2500	3000	2000	3000			
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها											
23	لحم الغنم بلدي	1	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000			
24	الدجاج الحي	1	6500	6500	6500	6500	6500	6500	6500			
25	الدجاج المجمد ساديا	1	5700	5700	5700	5700	5700	5700	5700			
26	طبق البيض	1	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500			
	سادسا: الأسماك											
27	الثمد	1	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000			
28	الديرك	1	24000	20000	20000	20000	20000	20000	20000			
29	السخلة	1	18000	16000	16000	16000	16000	16000	16000			

تحليل اسعار السلع لشهر مايو 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

بدأ الاسبوع الاول من شهر مايو بسعر صرف الدولار 1691 ريال وانتهاء آخر اسبوع من شهر مايو 1754 ريال بزيادة قدرها 63 ريال وبنسبة 4%، عن بداية الشهر وهذا مؤشر على ان الدولار لازال يواصل الارتفاع، وهذا الارتفاع سينعكس بشكل حتمي على اسعار السلع المستوردة، وايضا سينعكس على انخفض القوة الشرائية لدى المواطن

السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة لم تشهد اسعارها أي تغيرات، ولكن من المحتمل ان يشهد شهر يونيو ارتفاع في الاسعار وهو نتيجة طبيعية لارتفاع اسعار الصرف

السلع المكملة:

السلع المكملة التي ترصدها المجلة لشهدت تغيرات في اسعار علبة حليب الدانو 2.25 كم حيث ارتفعت من 33 ألف ريال الى 33.5 ألف ريال بزيادة مقدارها 500 ريال في العلبة وارتفع سعر الكيلو شاي الكبوس من 10 الف الى 11 الف ريال، وباكت معجون الطماطم المدهش ارتفع من 6 الف ريال الى 6.5 الف ريال بزيادة 500 ريال عن بداية الشهر وبقية السلع الاخرى ثابته خلال الشهر.

الفواكه والخضار:

شهدت بعض اسعار الخضار والفواكه ارتفاعا خلال شهر مايو كما في البطاطس حيث ارتفع من 800 ريال للكيلو الى 1000 ريال والبصل من 1500 ريال الى 2000 ريال والبامية من 2500 ريال الى 3000 ريال. وكذلك التفاح والبرتقال فقد ارتفع من 3000 ريال للكيلو الى 3500 ريال ومن المحتمل ان ترتفع اسعار الخضروات والفواكه في شهر يونيو بسبب موسم عيد الاضحى المبارك

اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك لم تشهد تغيرات في اسعارها عد سعر الكيلو الديرك انخفض من 24 الف ريال في بداية الشهر الى 20 الف ريال في نهاية الشهر ولكن من المرجح ان تشهد اسعار اللحوم ارتفاعا بسبب موسم عيد الاضحى المبارك، وهذا بسبب ازدياد الطلب على اللحوم في مواسم الاعياد.

الاستفادة من تجارب الآخرين

ناصر صالح متاش
باحث اقتصادي

للأسف لم يتم الاستفادة من العلوم الزراعية الحديثة في عمليات الإنتاج والإكثار والتربية النباتية. ولم يتم اعتماد ممارسات إدارة المحاصيل المحسنة على نطاق واسع...
وها هي الان أشجار البن أو القهوة العربية تتأرجح في خطر يحدق بها بين حافتي الإهمال والانقراض، وهذا ما أكده باحثون في حديقة النباتات الملكية في بريطانيا بالتعاون مع علماء في إثيوبيا؟

تعتبر أصناف ' القهوة العربية ' من أفضل وأجود أنواع القهوة في العالم فهي أغلى ثمناً من كافة أصناف القهوة وفي مقدمتها البن البرازيلي والأفريقي. و تشكل ' القهوة العربية ' جزءا أساسيا من الصادرات الحيوية لاقتصاد بعضا من الدول العربية وباقي دول العالم التي تزرعها، والتي تمثل أكثر من 60 % من إنتاخ البن في العالم، حيث ارتفع الإنتاخ العالمي من البن بنسبة 0.1 % إلى 168.2 مليون كيس من القهوة 2022-2023. من المتوقع أن يرتفع بنسبة 5.8 % إلى 178.0 مليون كيس في عام 2023-2024.

بالإضافة إلى تأمينها للعمل لملايين من الناس الذين يزرعونه وينتجونه

بلغ معدل إنتاخ اليمن السنوي من البن 25 ألف طن خلال العام 2023.

— في عام 2023، توقعات أن تدر صناعة القهوة إيرادات تقل قليلاً عن 100 مليار دولا

المتطلبات البيئية

ينتمي البن إلى مجموعة الجنبات النباتية الظليلة التي تنمو وتتطور تحت الغطاء الشجري العالي في الغابات الاستوائية حيث تتفاعل العوامل البيئية الملائمة مثل خصب التربة، ودرجة الحرارة، والإضاءة والرطوبة الأرضية والجوية وغيرها

يفضل البن التربة الخفيفة والعميقة، الجيدة الصرف للماء والسريعة في امتصاصه والقليلة الحموضة (pH تساوي 7 أو أقل منها) والغنية بالمواد العضوية والعناصر المعدنية المغذية وبخاصة البوتاسيوم، وكما تفضل المناخ الدافئ والحرارة الثابتة وتتراوح درجة الحرارة المثلى بين 20-30 درجة مئوية، وتعد أشعة الشمس قاتلة له، وتراعى الموازنة بين الإضاءة والظل عند زراعة أشجار الظل بين أشجار البن

تنتشر زراعة البن انتشاراً واسعاً في المناطق الاستوائية وفي المناطق القريبة منها وعلى ارتفاعات عن

سطح البحر تتراوح بين 0م على الساحل البحري و2350م في اليمن وحتى 2400م على خط الاستواء، ويناسب البن المناطق الاستوائية الرطبة حيث يقدر المعدل الوسطي للهطل المطري السنوي بنحو 3000ملم، ويحتاج النوعان البن العربي وروبوستا إلى معدل مطري يفوق 1500ملم في العام موزعة توزعاً منتظماً على مدار السنة ويتطلب البن أيضاً رطوبة جوية عالية نحو 80 -90٪.

■ الأنواع والأصناف

يعد البن العربي وأصنافه من أهم أنواع البن وأكثرها انتشاراً في العالم، يزرع منفرداً أو مع نوع واحد آخر أو مع عدة أنواع أو أصناف أخرى من البن في الحقل الواحد، ويسود غيره من الأنواع في النصف الغربي من الكرة الأرضية، كما ينتشر في المناطق المرتفعة من إفريقية (وخاصة إثيوبية والسودان)، ومن أهم أصنافه الاقتصادية والرائجة تجارياً صنف البن العربي تيبيكا A.C.typica الذي يسود غيره من الأصناف في جميع مناطق زراعة البن وخاصة في البرازيل والسلفادور ويليه أهمية صنف البن العربي بوربون A.C.bour-bon وفي الهند الصنف جاكسون A.C.Jackson المقاوم لمرض الصدأ والصنف كنت A.C.kent العالي الإنتاج وأدخل صنف البن العربي الجديد وهو بن الجبل الأزرق A.C.Blue mountain في عدد كبير من الأقطار الملائمة لزراعة البن وبن كاتورا A.C. catura في البرازيل وكولومبية والمكسيك وأنغولة وغيرها وهو يتميز بقدرته العالية على التأقلم مع بيئات كثيرة ومختلفة وكذلك الأمر مع صنف البن العربي ماندونوفو A.C.mandonovo الذي يزرع اليوم على نطاق واسع في البرازيل

■ تجارب ناجحة

زراعة الموز والقهوة للحصول على عوائد أفضل

أظهرت دراسة أن المزارعين الأوغنديين الذين يزرعون القهوة والموز معًا هم أفضل حالًا من أولئك الذين يزرعون كل محصول في زراعة أحادية

أوغندا هي أكبر منتج للموز بعد الهند وثاني أكبر منتج للبن في أفريقيا. ولتلبية الطلب على هذه المحاصيل، يزرعها معظم المزارعين الأوغنديين في مزارع أحادية، ولكن في بعض الأحيان تكون المحاصيل مختلطة أيضًا.

وفقا للمعلومات التي قدمها المزارعون كجزء من دراسة ممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أجراها المعهد الدولي للزراعة الاستوائية (IITA)، فإن زراعة الموز مع القهوة أكثر ربحية من زراعة أي من المحصولين كزراعة أحادية

وفي منطقة زراعة أرابيكا، بلغ متوسط العائد السنوي للهكتار الواحد في المزارع المختلطة 4,356 دولارًا أمريكيًا مقارنة بـ 1,533 دولارًا أمريكيًا و2,364 دولارًا أمريكيًا لزراعة الموز والقهوة الأحادية على التوالي.

وفي غرب أوغندا، كانت عائدات المزارعين الذين يزرعون حقول بن روبوستا أقل، ولكنها لا تزال أعلى عندما تم زراعة الموز مع القهوة (1,827 دولارًا أمريكيًا) مقارنةً بزراعة الموز أو القهوة بمفردها (1,177 و1,286 دولارًا أمريكيًا على التوالي). وبما أن إنتاجية القهوة كانت متماثلة بشكل أساسي في كلا النظامين، فقد جاءت الإيرادات الإضافية من إضافة نباتات الموز. يوصي علماء IITA* بزراعة شجرتي قهوة لكل نبات موز.

أفاد المزارعون أن الموز يوفر الظل والمهاد والمواد المغذية والرطوبة لأشجار البن الصغيرة. قد تكون هذه التأثيرات المفيدة ذات صلة بشكل خاص بزيادة مرونة أنظمة إنتاج القهوة عندما ترتفع درجات الحرارة ويصبح هطول الأمطار غير منتظم بسبب تغير المناخ، كما يقول بيت فان أستن من IITA.

■ ختاماً

ومما سبق يمكن تطبيق بعض التجارب الناجحة في افريقيا والتي تتشابه متطلباتها البيئية مع بيئتنا المتنوعة المناخات وإنتاخ أشتال البن العربي المحسن من اصول ذات جوده وإنتاجية عالية وادخال اصناف جديدة تصلح زراعتها في مزارع الموز بالإضافة إلى استخدام الأشتال النسيجية وبالمواصفات المتميزة في مقاومتها للظروف البيئية الصعبة من ارتفاع في درجات الحرارة ومقاومتها للآفات والأمراض التي تفتك بها

جرائم غسيل الأموال في اليمن

إعداد/حسين صالح التام
باحث اقتصادي

■ تعد جريمة غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية الخطيرة في الآونة الأخيرة وترتبط بظاهرة الفساد المتفشي في اليمن والتي زادت اكثر في سنوات الحرب واللاسلم كما كانت موجوده من قبل
وهي جريمة مضاعفة، لان الأموال تنشا بواسطة طرق غير مشروعة وغير قانونية، ومن ثم يتم إخفاء هذه الأموال القذرة من خلال عمليات متعددة، وتحويلها إلى صور مختلفة من الاستثمارات او نقلها أو تهريبها إلى خارج اليمن

قبل البدء في الحديث عن ظاهرة غسيل الأموال لابد أن نتعرف على مفهوم غسيل الأموال حيث يُعرفُ غسيل الأموال

أو ما يُطلقُ عليه مُسمّى تبييض الأموال: " بأنّه عمليّةُ تحويل كميّات كبيرة من الأموال التي تمّ الحصول عليها بطُرقٍ غير قانونيّة إلى أموالٍ نظيفةٍ وقابلةٍ للتّداول في النّشاطات العامّة".

تعتبر جريمة غسيل الأموال من الجرائم التي يُعاقبُ عليها القانون؛ بسبب تأثيرها السلبيّ على الاقتصاد الخاصّ بالدّول؛ لان هذه الأموال قد تساهم في زعزعة استقرار الدول، وتكون لها تأثيرات سلبية طويلة الأمد، ولو ألقينا نظرة على جرائم غسيل الأموال في اليمن فهي موجودة، ولكنها زادت بشكل غير مسبوق في زمن الحرب

■ مصادر الأموال غير المشروعة في اليمن:

- الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم والزكاة والريع
- المتحصلات الناجمة عن مصادرة أملاك الخصوم السياسيين
- التبرعات والإعانات والهبات.
- الجبايات غير القانونية وفرض مسميات جديدة للجبايات وعمولات تسريع إصدار الوثائق الشخصية
- إيرادات الأسواق السوداء مثل سوق الصرف، سوق المشتقات النفطية، سوق المساعدات الإنسانية
- إيرادات الاتصالات.
- تجارة المخدرات والمؤثرات ا لعقلية
- تزوير الأوراق النقدية.
- تهريب التحف والآثار والأدوية الغير مطابقة للمواصفات
- سندات التحصيل شبة الرسمية والتي لا تصدر من وزارة المالية
- المعونات الدولية العينية و ا لنقد ية
- التمويل الخارجي للمشاريع
- المساعدات الإنسانية.
- الكشوفات الوهمية والتجهيزات للعسكريين في وزارة الدفاع التابعة للحكومة حيث تصرف ويستولي عليها قادة في الجيش
- عقود احتكار توريد المشتقات النفطية أو تقديم خدمات الطاقة المشتراة، أو استيراد المواد الغذائية حيث يتم الحصول على أموال عامة دون وجه حق من تلك الثقوب المفتوحة حيث لا يوجد تنافس ولا مناقصات معلنة ولا إجراءات شفافة.

وكشف تقرير سابق لمركز

الدراسات والأعلام الاقتصادي في العام 2022، عن حجم الأموال الغير مشروعة عن تقديرات غير رسمية ب (30) مليار دولار، وكتقدير شخصي أرى أن حجم الأموال غير المشروعة في اليمن حتى مايو 2024 يبلغ (40.7) مليار دولار، هذا القيمة تراكمية، خصوصا وقد مضت فترة منذ ظهور هذه التقديرات، وتورطت أيضا جهات كثيرة في اليمن بهذه الجريمة ليس فقط كجهات عرضية جديدة، دخلت بفعل الأثار السلبية للحرب، بل حتى مجموعات تجارية كبيرة.

■ أبرز أدوات غسيل الأموال في اليمن:

يتم غسل الأموال القذرة بإحدى الطرق التالية أو مزيج منها:

- شراء العقارات الجاهزة والأراضي والسيارات والأصول الأخرى، حيث يلاحظ المرء ازدهار كبير في قطاع العقارات، هذه الطفرة الكبيرة بسبب دوران الأموال من مصادر غير مشروعة داخل اليمن بل وامتدت منه إلى الخارج كدول مصر، الأردن، تركيا.. الخ، وتسجيلها بأسماء أقارب أو أصدقاء حيث لوحظ ارتفاع غير مسبوق في صفقات شراء العقارات في الخارج خلال فترة الحرب
- تأسيس منشآت مالية كمراكز تحويل الأموال، المنتشرة بأعداد كبيرة جدا، من اجل المضاربة بأسعار الصرف، وتسهيل تحويل الأموال من حيث الانتقال والتبديل بعملات أجنبية كالريال السعودي والدولار الأمريكي تمهيدا لنقلها إلى الخارج عبر عمليات متعددة، وقبول ودائع العملاء وفتح الحسابات، لان إجراءات تتبع غسيل الأموال ومراقبتها ضعيفة.
- تأسيس المنشآت السياحية كالفنادق والحدائق والمنتزهات والمولات والمطاعم
- إعادة استخدام الأموال في أنشطة السوق السوداء والتهريب والممنوعات حيثما تغيب الرقابة
- إنشاء مصانع مواد البناء والمياه.. الخ

والنموذج التالي يوضح طريقة غسل الأموال بواسطة النظام المصرفي

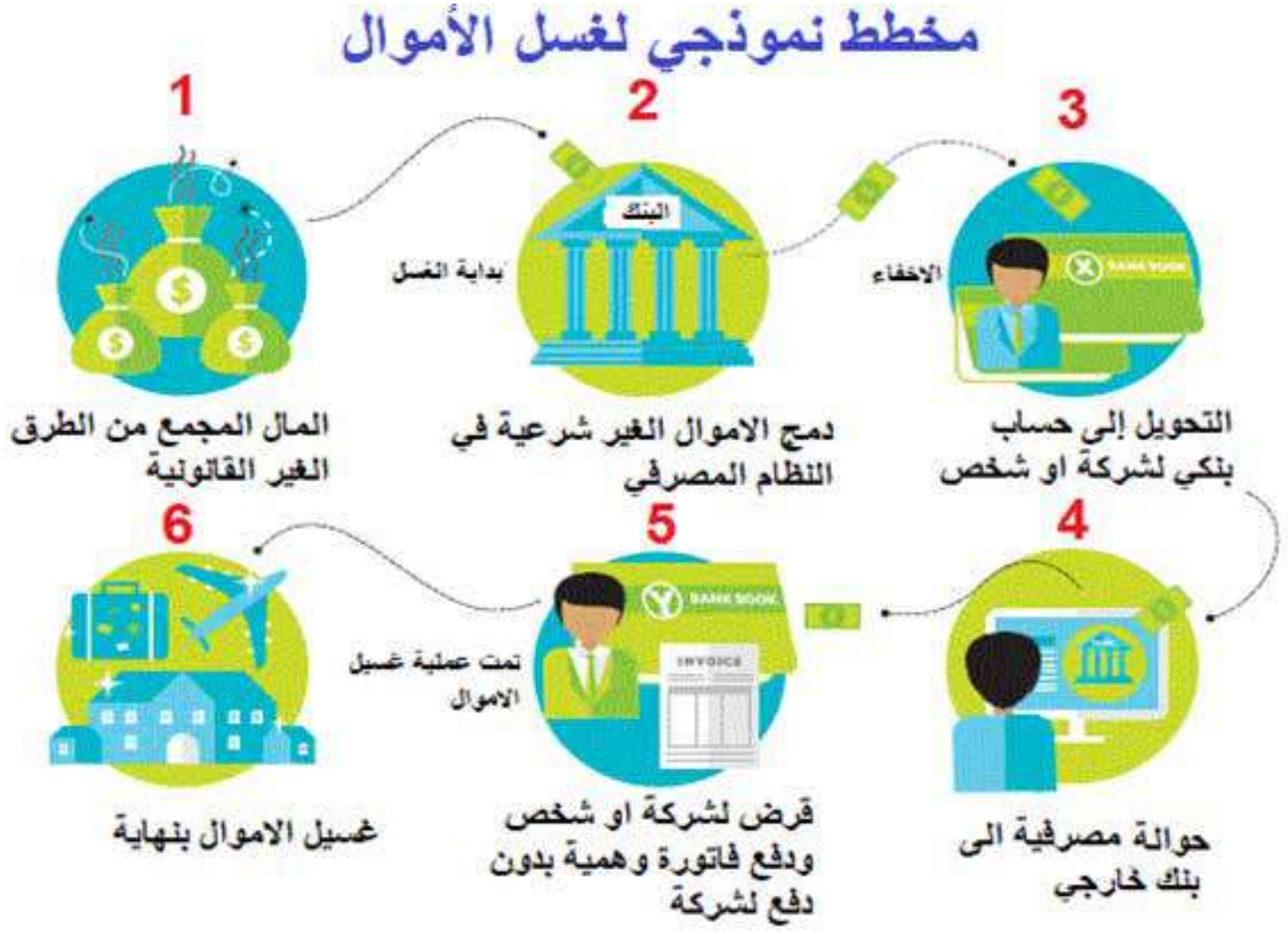

ويذكر صالح الحنشي في موقع مراقبون برس بمقال حول البنوك الفاسدة امر هام، حيث ذكر انه يجب معرفة كم قيمة المبالغ المحولة للاستيراد، وكم حجم البضائع التي وصلت إلى اليمن، وفق كل صفقة، وهذه تسهم في مراقبة تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج. بسبب ان هذا المسلك قد يساهم في تهريب العملات إلى خارج البلد، رغم وجود طرق أخرى لتهريب العملة، في بلد مفتوح لتهريب البشر والسلاح والمخدرات والأدوية والمبيدات المحرمة.

■ أسباب زيادة جرائم غسيل الأموال في اليمن:

- ضعف الرقابة والمساءلة الحكومية عن استخدام الأموال العامة، وطريقة صرفها، وتخصيصها، وتصفيتها، وفق الإجراءات المالية والمحاسبية السليمة داخل المؤسسات الحكومية وفي المنظمات الدولية والمحلية

- تحويل بعض المعونات الإقليمية والدولية لليمن بشكل غير رسمي، بعيد عن الرقابة المالية السابقة واللاحقة عن طبيعة استخدام هذه الأموال وعدم التعامل مع المؤسسات الحكومية الرسمية

- الحرب بذاتها سبب رئيس لهذه الجرائم وأثارها السلبية من انقسام مالي ومصرفي، ساهم في انعدام مراقبة حركة الأموال وغياب آليات رقابة ومكافحة غسيل الأموال في المؤسسات المالية

- تفشي ظاهرة الفساد، وضعف تطبيق القوانين والإجراءات السليمة

- ضعف السيطرة الإدارية والأمنية على حدود اليمن ومنافذه البرية والجوية والبحرية.

■ الآثار السلبيّة لغسيل الأموال:

تؤدي جريمة غسل الأموال إلى التأثير سلبيّاً على المجتمع والأنظمة الاقتصاديّة، ومن الممكن تلخيص هذا التأثير وفقاً للآتي:

1. انتشار مجموعة من الجرائم مثل الفساد السياسي، وتجارة المخدرات.
2. تأثُّر الاقتصاد بشكلٍ سلبيّ؛ بسبب غياب عناصر المنافسة

3. ظهور فجوة بين كل من الاستثمار والادخار، وذلك عندما تُغسل الأموال باستخدام طُرقٍ تتخلصُ من المال غير المشروع بتصديره إلى الخارج؛ وذلك يؤدي إلى ارتفاع مُعدّل التهريب، وبدوره يودي إلى عجز داخل ميزان المدفوعات، وتأثيرات سلبيّة على كلٍّ من أسعار الفوائد وصرف العُملات.

4. ظهور صورة مُشوهة للشركات والمُؤسّسات المحليّة؛ نتيجةً لإنشاء شركات وهميّة، أو شكلية في أنشطة غير إنتاجية، وغير منظمة وذات مكاسب سريعة

5. قد تستخدم الأموال الناتجة عن جرائم غسيل الأموال في تمويل الحروب وزعزعة الاستقرار

6. يسعى مُجرمو غسيل الأموال إلى نشرِ كافّة أنواع التّجارة التي تُقدّمُ أفضل مُساعدةٍ لهم من مثل نشرِ المُخدّرات بين فئة الشباب وينتجُ عن ذلك تدميرٌ كبيرٌ في البُنية الأساسيّة للمجتمع

7. تأثر سمعة البنك المركزي اليمني والحكومة أمام المؤسسات الدولية في حالة ضعف الرقابة وتدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

ويمكن ملاحظة أن جرائم غسل الأموال تساهم بشكل كبير في التضخم بسبب الطلب الغير عقلاني على العملات الأجنبية وعلى مدخلات مكونات مشاريع غسيل الأموال كمواد البناء وغيرها

■ دور البنك المركزي اليمن في مكافحة جرائم غسيل الأموال

أن قرار نقل المكاتب الرئيسية للبنوك التجارية إلى العاصمة المؤقتة عدن، والذي أعلن عنه البنك المركزي اليمني، قرار سليم وان كان إجراء متأخر، لان مهمة البنك الرقابة على أنشاء وعمل هذه البنوك. وفي نقل مقراتها حماية للبنوك نفسها لتعمل بصورة آمنه بعيدا عن الاستفزازات، وتقليل الأثار السلبية للانقسام المالي والمصرفي، ولتعمل حسب قوانين العمل المصرفي والمالي اليمني، وقراراته النافذة، ومن ذلك مراقبة حركة الأموال ووضع حد للمضاربات، ومكافحة غسيل الأموال، كذلك قرار الشبكة الموحدة يصب في ذات الاتجاه، ولكن هذه الإجراءات وحدها غير كافية لتتبع حركة الأموال، لابد من المزيد من الإجراءات والعمل

التوصيات بشأن مكافحة جرائم غسيل الأموال في اليمن

- تفعيل دور الجمارك في المنافذ في حال حدثت زيادة في المبالغ أو المقتنيات أو العملات أو المعادن عن الحد المسموح به
- ضرورة امتثال والتزام المؤسسات المالية وغير المالية بتدابير مكافحة غسيل الأموال وتتبعها والإبلاغ عنها
- تفعيل وحدتي جمع المعلومات ومكافحة غسل الأموال في البنك المركزي اليمني، وتدريب الكوادر في مجال مكافحة غسيل الأموال وإجراءات الرقابة على المؤسسات المالية من بنوك وشركات تحويل الأموال
- إعادة تفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم غسيل الأموال
- الأغلاق الفوري لكل محلات الصرافة، التي تعمل بدون تصاريح رسمية، أو لم تجدد تصاريح عملها خلال الفترة المسموح بها من قبل البنك المركزي اليمني
- التنسيق الجيد مع الأجهزة ذات العلاقة بمكافحة جرائم غسيل الأموال مثل القضاء بتتبع غسل الأموال والجمارك والجهات الأمنية في المطارات والموانئ والمنافذ البرية وتتبع الأموال وتهريب الممنوعات والأدوية والآثار ..الخ
- إجراء إعادة تقييم شامل لمدى فعالية التدابير والإجراءات الحكومية المتبعة في مكافحة جرائم غسيل الأموال من قبل البنك المركزي والجهات ذات العلاقة بموجب القانون ،وسد أي ثغرات

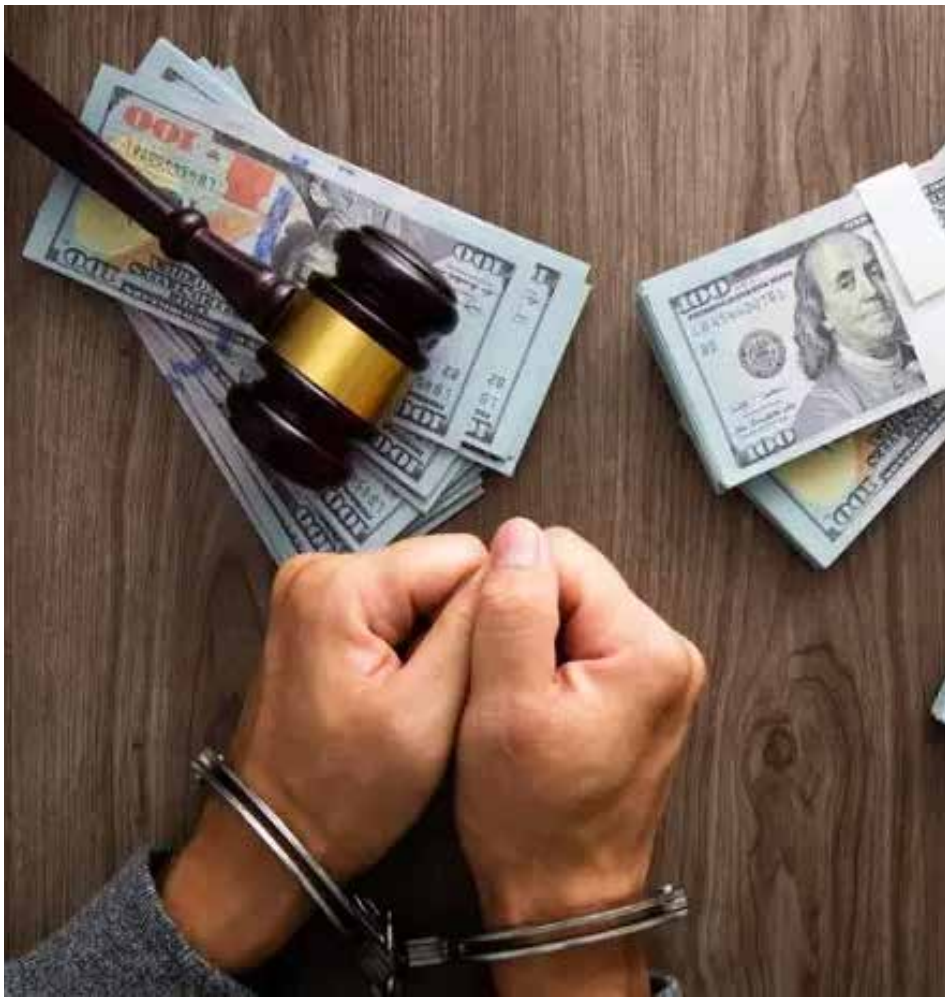

ضعيفة ، وفقا لقانون مكافحة غسيل الأموال وتعديلاته رقم (1) 2010م والقرار الجمهوري رقم (226) لسنة 2010 بشان اللائحة التنفيذية للقانون وتعديلاته وكافة تعميمات قطاع الرقابة على البنوك

- إلزام المنظمات الدولية والمحلية ذات الأنشطة الإنسانية والتنموية بفتح حساباتها لدى البنوك الخاضعة لأشراف البنك المركزي اليمني وضرورة امتثالها لسياسات مكافحة غسيل الأموال
- على وزراتي التخطيط والتعاون الدولي والشئون الاجتماعية والعمل ربط منح تصاريح عمل المنظمات بكافة أنواعها والمؤسسات الخيرية، بعد إجراء مراجعة داخلية مستقلة للأنشطة الإدارية والمالية، عن كل سنة عمل مضت، والتحقق من سلامة ووجود ملفات المشاريع المنفذة، وتطبيق الإجراءات بموجب المادة (19) من قانون مكافحة غسيل الأموال وتعديلاته رقم (1) 2010م
- إلزام تجار الذهب والمعادن ومكاتب المحاسبة القانونية والمساجد بتنفيذ إجراءات مكافحة غسيل الأموال وسريان نفس الإجراءات المتخذة وفقا للقانون والقرارات ذات الصلة
- إجراء مراجعة بيانات العمليات المالية السابقة ،من قبل البنك المركزي اليمني ، للبنوك التجارية والإسلامية من 2015 وحتى الأن واجراء التقييمات الدورية المستمرة، لمستوى الامتثال والالتزام باجراءات مكافحة غسيل الأموال

تحليل بيئة وفرص الاستثمار في محافظة عدن والتحديات المرتبطة بها

د. محمد جمال الشعيبي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة عدن

■ تعتبر عدن العاصمة المؤقتة لليمن وأول منطقة تجارية وصناعية حرة في اليمن، وتمثل المحافظة حالة نموذجية لتكامل النشاط الاقتصادي وتنوع البنيان الإنتاجي واتساع وتنبع أهمية عدن من شهرتها ومكانتها كميناء ومنطقة تجارية إقليمية ودولية لتميز موقعها الجغرافي ووقوعها على خط الملاحة الدولية

■ استنادا الى الهدف الرئيس للدراسة المتمثل بالفرص الاستثمارية في عدن، سعت الدراسة الى البحث والتعرف على هذه الفرص، حيث أظهرت النتائج ان عدن تمتلك العديد من الفرص المتاحة للاستثمار في جميع القطاعات، فحسب دليل الهيئة العامة العام للاستثمار، يوجد في عدن حاليا (100) فرصة استثمارية في عدد من المجالات

كما تتوفر في مدينة عدن مزايا وفرص استثمارية متعددة في مختلف المجالات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، حيث تتميز بمزايا طبيعية تجعل منها محطة جذب للمستثمرين الاجانب منها الموقع الجغرافي المتميز والاستراتيجي الذي يتوسط العالم فضلا عن امتلاك عدن اهم الموانئ العالمية (ميناء عدن) المتاخم لخطوط الملاحة الدولية

وتعد مدينة عدن من أقدم مدن المناطق التي اشتهرت في الصناعات النفطية حيث انشاء فيها مطلع خمسينيات القرن الماضي أكبر مصفاة لتكرير المشتقات النفطية في الشرق الأوسط، والتي زادت من شهرة المدينة الى جانب شهرتها التاريخية وموقعها الاستراتيجي، كما تمتاز عدن بتنوع الأنشطة الاقتصادية فيها، إذ جمعت بين الأنشطة الصناعية والسمكية والتجارية والسياحية والخدمية، وتنبع أهميتها من كونها ميناءً تجارياً مهماً ومنطقة تجارة حرة إقليمه ودولية

وتوجد في عدن فرص متنوعة للاستثمار منها الاستثمار في الأفكار الشبابية والابتكارية، حيث تمتلك عدن ثروة من الشباب المبدعين والمبتكرين الذين يمتلكون أفكارًا طموحة يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، وكذلك الاستثمار في البنية التحتية حيث تفتقر عدن إلى بنية تحتية متطورة، مما يمثل فرصة استثمارية كبيرة، كما تتمتع عدن بمقومات سياحية مميزة، مثل المعالم التاريخية والشواطئ الجميلة، مما يجعلها وجهة مثالية للاستثمار في السياحة، وإلى جانب الفرص الاستثمارية السياحية تتوفر في عدن إمكانيات كبيرة للاستثمار في الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي المجال الصناعي الصناعات الغذائية والدوائية والصناعات التحويلية، وغيرها من الصناعات المختلفة، وفرص الاستثمار في المجال الثروة السمكية والصيد البحري بما في ذلك انشاء مصانع حفظ وتجميد وتغليف وتعليب الأسماك والاحياء البحرية حيث تعد البحار والسواحل المحيطة بعدن من أخصب المناطق والأكثر وفرة وتنوع في الاحياء البحرية المختلفة، وفي المجال الجيولوجي والتعدين، والاستثمار في قطاع التعليم

الا انه نتيجة للحرب المستمرة منذ 2015، ارتفعت معدلات الفقر بشكل كبير وتفاقمت الاوضاع الإنسانية كثيرًا، حيث أصبح ما يقرب من 900 ألف شخص بحاجة إلى مساعدات، 66% بحاجة الى مساعدات طارئة، وارتفع تعداد سكان عدن وفقًا لآخر الإحصائيات رسمية للعام 2022، حوالي 1,083,000 نسمة، إضافة الى اعداد ككبيرة من النازحين الى المدينة

ومؤخرا وصل انهيار العملة المحلية إلى مستويات قياسية، حيث تجاوز سعر صرف الريال اليمني أكثر من 1700 مقابل الدولار، وفقًا للبنك المركزي اليمني، كما أسهم اتفاق فتح ميناء الحديدة في تراجع حركة الملاحة والشحن إلى ميناء عدن وتسبب في حرمان عدن والحكومة من ثاني أهم مصدر ايرادي (الإيرادات الجمركية)، مما انعكس سلبًا، ونتج عن ذلك أزمة مالية حادة غير مسبوقة، افرزت تداعيات إنسانية واقتصادية خطيرة

ان مدينة عدن وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها حالياً إلا أنها مستعدة بشكل مبدئي في إعادة مكانتها وقدرتها الاقتصادية على مستوى العالم، وذلك بتكاتف أبنائها وبدعم إقليمي ودولي، اذ تظل في حاجة إلى العمل على تعويض أوجه القصور في البنية التحتية الأساسية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل تحقيق إدارة حضرية مستدامة

فرغم كل ذلك تم خلال الفترة من 2017 إلى 2021م، تسجيل 51 مشروعًا استثماريًا في الهيئة العامة للاستثمار بعدن، بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي 265 مليار ريال توزعت هذه المشاريع بين القطاعات المختلفة، حيث تم تسجيل 32 مشروعًا في القطاع الصناعي، و10 مشاريع في القطاع الصحي، و7 مشاريع في القطاع السياحي، ومشروعين في القطاع السكني، كما تعتبر المنطقة الحرة من أهم المشاريع الاستراتيجية ذات الأهمية الاقتصادية القصوى لعموم اليمن، والتي تساعد في خلق بيئة استثمارية جاذبة من شأنها تحقيق التنمية المستدامة

اذ تتميز مدينة عدن بمركز إقليمي مهم، يعكس خصوصياتها، ويعزز من قدرتها في استقطاب المشاريع الاستثمارية التي تستهدف المقومات المتاحة في المدينة، خاصة في القطاع الصناعي، والذي يطور قطاع الخدمات، ويوفر فرص العمل بشكل أكبر، وفي مجال التعليم الاساسي، تعد المدارس الأهلية مشاريع استثمارية مجدية خاصة في ظل زيادة الكثافة العددية للطلاب؛ نتيجة النزوح المستمرة إلى المحافظة، الى جانب فرص الاستثمار في قطاع التعليم العالي من خلال إنشاء جامعات خاصة متميزة، ومتخصصة

كما ان موقع المدينة الاستراتيجي يجعلها وجهة جذابة لإقامة المشاريع العقارية، حيث يتطلع المستثمرين إلى الاستفادة من امكانات نموه مستقبلا، وتمتلك عدن ميناء محمي طبيعيًا، ومطار قريب من الميناء، هذا الامر يجعلها ذات موقع متميز وفريد للاستثمارات في مجال الشحن البحري والجوي، كما تمتاز بتوفر المساحات الواسعة والمخصصة لإقامة المشاريع الاستثمارية الضخمة، وتقع هذه المساحات ضمن حدود المنطقة الحرة والتي

تبلغ مساحتها 1900 هكتار

وبناء على ما سبق هناك مقترحات لاستثمارات متوسطة وبعيدة المدى في مدينة عدن تتمثل في:

1) إنشا مطار عدن الدولي الجديد، إنشا شركة نقل جوي داخلي، إنشا شركة مشتركة للنقل البحري، إقامة مجمع لصيانة السفن وناقلات النفط وإنشا حوض عائم، إنشا شبكة سكك حديدية

2) توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية - الرياح)

3) إنشا ميناء للاصطياد في منطقة البريقة (ميناء فقم)، ومزارع سمكية في المياه العذبة والمالحة

4) تطوير قطاع السياحة وإنشاء مرافق سياحية جديدة (منتجع سياحي فقم-عمران) بموصفات حديثة

5) الاستثمار في المنطقة الصناعية العَلَم، وانشا وتطوير منطقة صناعية حديثة في عدن

6) انشا شركة اتصالات حديثة.

7) إعادة تأهيل ميناء عدن وتحسين مرافقه، تحديث وتطوير شركة مصافي عدن وزيادة طاقتها الإنتاجية

8) الاستثمارات في مجال التعليم العالي، وإنشاء جامعات تكنولوجية ومراكز تأهيلية وتدريبية تستخدم الطرق والأساليب الحديثة

الا انه توجد مجموعة من التحديات والعوائق التي تواجه المستثمرين وتحد من فرص الاستثمار في الوقت الحالي، ويمكن الإشارة الى هذه التحديات بالآتي:

1- ضعف الاستقرار الأمني، حيث تعاني عدن من تداعيات الحرب التي تشهدها اليمن منذ 2015م، ويتطلب هذا الجانب مزيدًا من الجهود، والذي يعد شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات

2- غياب أفق الحل السياسي للأزمة اليمنية واستمرار الصراع تسبب في عزوف المستثمرين عن القدوم والاستثمار

3- ضعف البنية التحتية، وتدني مستوى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء الاتصالات، وشبكات المياه والصرف الصحي

4- تردي الأوضاع الاقتصادية، وزيادة التضخم، وارتفاع الأسعار، أدت إلى فقدان الثقة لدى المستثمرين للاستثمار في المحافظة

5- التقلبات المستمرة في أسعار صرف العملة المحلية، التي تركت آثارها المباشرة في البيئة الاستثمارية، حيث أصبح من الصعب إجراء أي دراسات جدوى اقتصاديه لإقامة مشاريع استثمارية

6- توقف نشاط مصفاة عدن التي كانت تغطي 44% من احتياجات السوق المحلية من الوقود، أثر على جدوى الاستثمار في ظل ارتفاع تكاليف التشغيل والنقل والعمل

وفي مواجهة هذه التحديات خرجت هذه الدراسة بمجموعة من الحلول والتوصيات التي تهدف إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة في عدن، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المحافظة وأبرز تلك التوصيات

1. إعلان محافظة عدن بأكملها كمنطقة حرة، وتهيئة البيئة التشريعية والإدارية التي تنسجم مع هذا التوجه

2. تطوير قوانين استثمارية مشجعة ومستقطبة، الى جانب تبسيط الإجراءات المتعلقة با لاستثمار

3. تفعيل نظام النافذة الواحدة لتسهيل إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية، وانشاء قاعدة بيانات موحدة لتوفير كافة البيانات والمعلومات للمستثمرين

4. تحسين البنية التحتية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات، المحلية والأجنبية، وتسهيل إجراءات الحصول على الأراضي الخاصة بإقامة المشاريع الصناعية والتجارية والسياحية

5. تحسين الوضع الأمني وتوحيد الأجهزة الأمنية المتعددة في إطار جهاز أمني واحد كفء ويتمتع بالنزاهة والفاعلية

6. التنسيق مع رجال الأعمال والمستثمرين لتذليل كافة الصعوبات أمامهم، وتسهيل الإجراءات الخاصة بتأسيس وانشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الحوافز لها

7. تسهيل إجراءات الاستثمار في القطاع المصرفي من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية، وتقديم القروض لأصحاب المشاريع لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة

8. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المشاركة في المعارض والمنتديات الدولية والإقليمية للترويج

للاستثمارات في المحافظة

9. تطبيق آلية تنمية حقيقية خاصة بالجوانب الإدارية، من خلال انشا صندوق تنمية عدن، الى جانب إنشا المجلس الأعلى للاستثمار في عدن بهدف التنسيق بين الأجهزة الخاصة بالاستثمار ورسم الخطط المناسبة لجذب واستقبال مختلف الاستثمارات

10. خلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص فيما يتعلق برسم الخطط الاستراتيجية والتنموية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطني والأجنبي، من خلال وضع رؤية تخطيطية للمستقبل

11. التركيز على تنمية الجوانب الصناعية والخدماتية والتكنولوجية عن طريق هيكلة الإنتاخ الصناعي لمدينة عدن طبقًا لمواردها المحلية

12. تطوير قطاع الصناعة وتحديدا الموجهة للتصدير من خلال الإقرار بالتوجه الجاد لاستخدام السياسات الاقتصادية الحديثة والمرتكزة على استراتيجيات واضحة الأهداف وبإرادة سياسية تدرك أهمية هذا الامر لتنمية اقتصاد مدينة عدن

13. دعم مشاريع البنية التحتية للصناعات الزراعية التي تعتمد على المواد الأولية من المحاصيل الزراعية التي تزرع في محيط عدن وتحديدًا (دلتا أبين ودلتا تبن)

14. العمل على إعادة ميناء عدن إلى مكانته الريادية التي تعزز من النشاط الاقتصادي للمدينة كمركز تجاري ومالي مؤثر، ووضع خطط عاجلة لتنفيذ مشاريع اقتصادية تنهض بالعاصمة عدن باعتبارها المدينة الوحيدة التي تتوافر فيها المقومات الاساسية لتنفيذ مشاريع استراتيجية

15. إعادة الإعمار وتعويض أصحاب المشاريع المتضررة من الحرب، حيث ان تأخير هذا الاجراء ترك تأثيرا سلبيا على جذب الاستثمارات، وولد خوف لدى المستثمرين من المجازفة مستقبلا

16. القضاء على ظاهرة البناء العشوائي، التي أثرت سلبا على إقامة المشاريع الاستثمارية، وأضرت بالمظهر الحضري لمدينة عدن

17. تعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار كجهاز مشرف على رسم السياسات الاستثمارية، ودعمها لإعادة توجيه خارطة الاستثمارات نحو المشاريع التي تحتاجها عدن لخلق توازن في حجم ونوعية الاستثمارات

18. بناء وتأهيل وتطوير قدرات الأجهزة الحكومية للسلطة المحلية في المحافظة وفي المديريات

19. الاهتمام بدور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، والتركيز على الجوانب التنموية

20. العمل على تقليل البيروقراطية التي مازالت فاعلة بشكل كبير، والتي تؤثر على سير الأنشطة الاستثمارية للقطاع الخاص، واعتماد سياسة تسهيل الإجراءات والمعاملات

21. وضع استراتيجية متكاملة للتنمية السياحية تتكون من عدد من الاستراتيجيات للقطاعات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بتحقيق التنمية السياحية

طريق التوابل العدني

إعداد: سارة خدابخش
محاضر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

كانت تجارة التوابل ولازالت منجم التجارة العبقية المربحة كـ الذهب والبترول فمنذ قديم الزمن وتتميز قيمة بعض التوابل بندرتها وبارتفاع قيمتها فقد تمتعت تجارة التوابل بأهمية اقتصادية كبيرة منذ بداية عصر الإستكشاف، ويمكن أن نذكر أهمية تجارة التوابل من خلال تشبيهنا لتجارة التوابل التي كانت تعرف بطريق التوابل بنفس أهمية طريق الحرير حيث كان طريق تجارة التوابل هو الذي يتحكم بالتجارة العالمية حيث كان يصل بين آسيا وأفريقيا وأوربا

وتكمن أهمية تجارة التوابل بأنها من المشاريع المضمونة التي تحقق ربحية كبيرة كونها من أهم المستلزمات الأساسية في المطبخ الشرقي — والغربي أيضاً- ولايمكن الإستغناء عنها كماأنه مشروع لايحتاج لرأسمال كبير في المقابل تعد أسعار البهارات رخيصة ونسبة المخاطرة في هذه التجارة قليلة جداً

ووصفت مدينة عدن منذ نشأتها في القدم بالهيمنه على الطرق البحرية مماأعطاها ميزة تجارية واقتصادية حيث تنوعت أنشطة سكانها وجالياتها بخاصة كونها تعد منطقة تجارة حرة إقليمية ودولية وكانت من أهمها تجارة التوابل فنجد أن مدينة كريتر قد حازت على حصة أكثر تجار البهارات شهرة فنجد فيها تجار البهارات ذو الشهرة منذ القدم مثل الكشي و العكبار والقصيص وحيدر وغيرهم ولكن نجد أن الكشي قد أكتسب السمعة كأهم تاجر للبهارات منذ من منتصف القرن الماضي حتى الآن وبالرغم من ظهور العديد من العديد من تجار البهارات في وقته وحتى بعده ولكن الشهرة والسمعة التي أكتسبها الكشي جعلت غالبية سكان مدينة عدن من كافة مديرياتها يتوجهون إليه لنكهات توابله المميزة وخلطاته التي تعد من أحد أهم أسباب تزاحم الزبائن عليه خاصة في أشهر المواسم وبالأخص شهر

رمضان المبارك حيث يتجه الناس لشراء توابل وحبوب أكلات مميزة تطبخ بكثرة في هذا الشهر مثل الدجرة لصناعة الباجية و حبوب العتر وودقيق البيسن للفلوري وبعض من خلطات المحل التي توارثها الأجيال منذ الجد الأكبر عبدالقادر محمد ولي بهاي حيث تمتلك منتجاته ميزة أنها لاتتواجد إلا لديه وبالجودة العالية ومنها قطر الزربيان والبرياني وصلصة البترتشكن والبرياني والتمر الهندي والبهارات المسالا والشاباتي وخلطات الحلويات الهندية وبالرغم من محافظة المحل على مقر واحد في كريتر حافة حسين إلا أن الأجيال الجديدة تفكر ملياً في فتح فروع في باقي المديريات للسير في طريق التوابل الخاص بهم في عدن

غلاء وصيف ساخن

الكهرباء، العملة، البنوك

د. احمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

يزيد من حرقة الصيف مشكلة استقرار الكهرباء من جهة ، والانهيار المستمر لسعر الصرف ، قد أكون اشرت اكثر من مرة ان الوصول الى 2000-2500 سيكون حتمياً ، الاشكال ليس في هذا التوقع لكن في القدرة الشرائية في ظل ثبات هيكل الأجور للموظفين، ويزيد عليها انسحاب كبير في تمويل المانحين الدوليين لليمن، فمثلا توقع كبار المانحين وصول المنح التمويلية الى 2 مليار $ الا انه لم يصل منها حتى الربع 25% في 2024، وهذا التداعي المستمر في ظل استمرار عجز الحكومة و دول التحالف والدول الصديقة في دعم الحكومة، واستمرار ازمة البحر الأحمر، وحرب غزة، مؤشرات متتالية عالمية تنعكس سلباً على اليمن وأهله

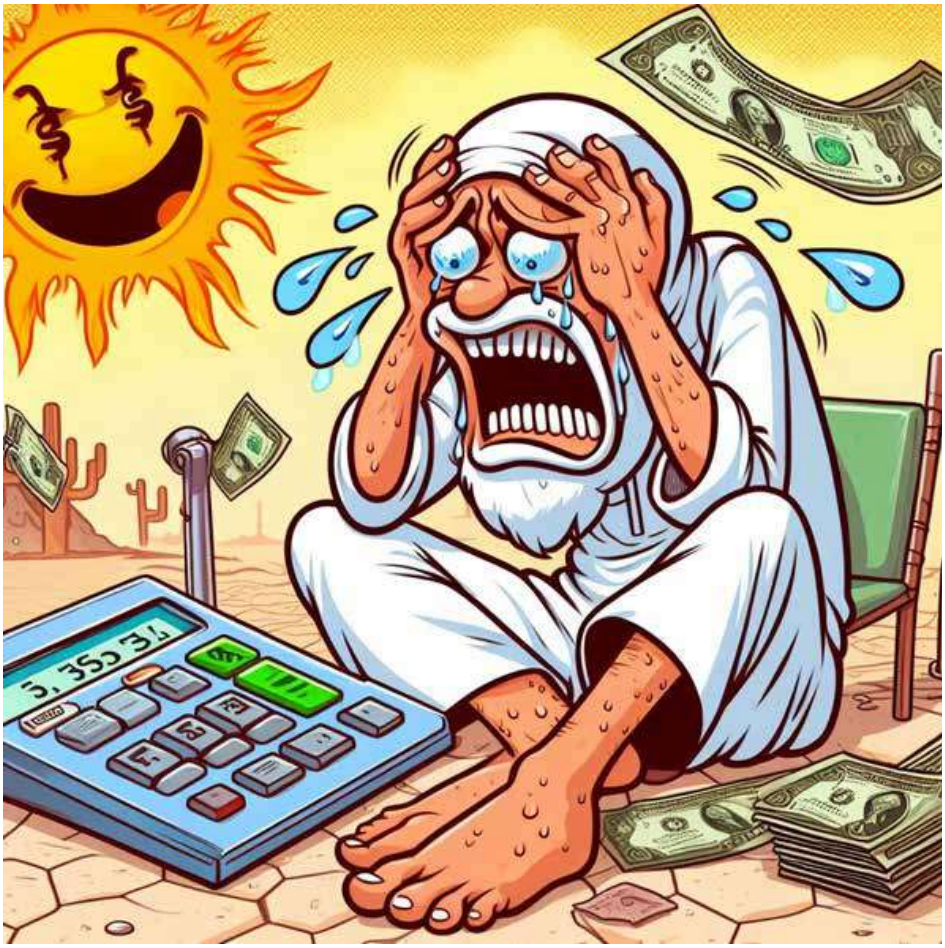

يظن البعض ان استقرار سعر الصرف في صنعاء مؤشر إيجابي، الا انه سعر وهمي في مقابل تضخم الأسعار في نطاق حكومة صنعاء، يمكن ملاحظة ان الازمة تنعكس اكثر في نطاق صنعاء مع اخذ العلم عودة حركة الموانئ عدن وصلالة لتوصيل البضائع لصنعاء بسبب ان كلفة و وقت النقل لميناء الحديدة اصبح مرتفعا جداً بسبب ارتفاع التأمين. ورغم ذلك الجبايات لم تتوقف، مما ضاعف انسحاب المستثمرين من اليمن، يضاف اليها انسحاب اكثر من 70% من تمويل المانحين من نطاق صنعاء الى نطاق الحكومة الشرعية، والبنوك والمصارف تعاني اليوم من انخفاض السيولة في الريال او الدولار، والخلاصة ان كل 100$ تنفقها في عدن يتطلب منك انفاق ما يقارب او يزيد عن 170$ في صنعاء للحصول على نفس المتطلبات، مع التذكير انه لا صرف لمرتبات القطاع الحكومي،

وتوقف الاستثمارات المعتمدة على تمويل المانحين،

أيها السادة بالمختصر الوضع اليمني يغلي في ضغاط (التضخم) ومستويات الفقر في تزايد، هذه الصورة القاتمة حول الوضع الاقتصادي، لا يمكن لحكومات في وضع حرب معالجتها ما لم تمتلك الأدوات، وهذه الأدوات لا تتوفر والحكومات ذاتها تتصرف وكأنها حكومات فعلية في وضع مستقر، تتناسى الحكومات انها مرتبطة بقوى إقليمية لها مصالح، وهي صاحبة القرار الأول في كثير من التحركات ، هذا العامل المجهول لدينا كمواطنين اين تقف متطلبات الأطراف الإقليمية والدولية؟، وما الذي تمتلك الحكومات في وضع خطة عملية لها؟

للأسف حتى القوى السياسية التي تشارك الحكومة القرار في عدن، تتجمل بتحميل الحكومة المسئولية، وهي جزء منها، تتجاهل انها جزء من المشكلة لا الحل ، ولان الشفافية ليست سيدة الموقف فالحكاية تَجمّل بالكذب.

بالنسبة للطاقة،

تم محورت مشكلة الطاقة في (الوقود) بالتأكيد مطلوب، الا انه وفي حالة أخرى، تم تجاهل بشكل متعمد من الحكومة بشقيها استكمال مشروع تشغيل المصافي، والعمل على تحييدها والسبب متمركز حول الكنز الذي وجدوه من عملية استيراد الوقود، ومشكلة الوقود ذاتها لا تتوقف في موضوع الكلفة، لكن أيضا في المحطات التي انخفضت كفاءتها فبدلا من قدرتها على توليد 60 ميج تولد 30 ميج، الا انه في المقابل لا زال يضخ لها احتياجها وكأنها تشغل 60 ميج،— بالتالي الفائض يتم بيعه او تصريفه لمصالح معينة ومنها تزويد المحطات المؤجرة والتي يفترض ان الحكومة تشتري منها الكهرباء الإضافية، فهل تكلفة الوقود المسلم لها يدفع كلفته؟

الجهات الحكومية لا تسلم مديونيتها لا لمؤسسة الكهرباء ولا الكهرباء تسلم مديونيتها للمصافي وشركة النفط ولا شركة النفط تسدد مديونيتها للمصافي .... بالتالي لا عتب ان المواطنين سدادهم لا يتجاوز 15% من الفاتورة المطلوبة مع العلم ان الكهرباء مدعومة من الحكومة يعني الحكومة تدفع حتى وان دفع المواطنون كل الفاتورة فهو يسدد اقل من 7% من قيمة الكلفة ،

لا يتوقف العجز هنا ، بل متطلبات الكهرباء الفعلية اليوم في عدن فقط للمساكن قد تتجاوز 800 ميج والمتوفر لن يغطي حتى النصف ، لم نحسب المصانع وبقية المحافظات المرتبطة بعدن، يعني عدن قد تحتاج الى ما يقارب 2000 ميج او اكثر، وهذا يعني متطلب دخول استثمارات بالمليارات للتوليد وهذا عدا البنية التحتية لخطوط الامداد والتوزيع، وفي نموذج توفير الطاقة لدينا 3 مستويات:

التوزيع | الامداد | التوليد

في ظل الازمة في نطاق حكومة صنعاء، تجاوزت الحكومة عن القطاع الخاص الذي قدم خدمة في التوليد للطاقة، واستفاد من خطوط التوزيع الداخلية الا انه لم ينضوي تحت شبكة الامداد، وسعت حكومة صنعاء للتخلص منها في محاولة لتشغيل شركات تابعة لها بتسليمها لمحطات حكومية الا ان حجم الطلب على الطاقة اكبر من قدرة التوليد الحكومي في صنعاء منفردة ، فعدد الشركات الخاصة وصل الى 220 شركة، وهذا جعل الحكومة تتراجع فهي لا تمتلك البديل لتوليد القطاع الخاص والا غرقت صنعاء في الظلام ، تبيع الشركات الكهرباء بسعر اعلى بنسبة 30-40% من الكلفة ، هذه الإضافة ليست ارباحاً عالية ، لكنها تغطية للرسوم والجبايات التي فرضتها الحكومة عليها وهي بدورها تعكسها على المواطن ، وسيقال ان هذا يدل ان الناس قادرة على السداد ، لكن فعليا النطاق الذي تغطيه الكهرباء الخاصة لا تتجاوز 20-25% نتيجة عدم القدرة الكثير من المديريات الأكثر فقرا على دفع الفاتورة، ورغم هذا نشير ان السداد 100% في النطاق الذي يتم تغطيته من المواطن للشركات وهذا يدل ان المشكلة في عدن ليس لان الناس لا ترغب في السداد وانما لا تمتلك القدرة على السداد، وامور أخرى...

سيقال لدينا الان محطة شمسية ستكون مساندة وهي بقدرة 120 ميج،

في موضوع الطاقة الشمسية ليست بديلة ولن تكون وخاصة لمتطلبات المدن الكبرى وللاقتصاد الوطني ولا الصناعي ، فهي مناسبة للمجتمعات الصغيرة وتحديدا المنازل وغرضها دعم التوليد الرئيسي، التفكير في ان الطاقة الشمسية بديلة "تفكير غير استراتيجي" ، اضف الى ذلك ان الطاقة لن تكون فاعلة الا في

وقت النهار وستفقد قدرتها مساء والاستثمار في البطاريات سيخلق مشكلة في حدا ذاته ،

و الجزء الأخطر ان توسيع نطاق الكهرباء في المساحات المفتوحة لمتطلبات الطاقة سيؤدي لمضار بيئية خطيرة، من ابرز ذلك واذا اخذنا النطاق المستهدف الان:

1. التصحر: تساهم الألواح الشمسية في زيادة حرارة سطح الأرض و يؤدي ذلك إلى تسريع عملية التصحر في المناطق الجافة
2. تؤدي تركيبات الألواح الشمسية الكبيرة إلى تدمير موائل الحياة البرية وتقسيمها، ومن ذلك تغيير مسار الرياح
3. عند تهالك الالواح عملية التدوير مكلفة جدا، والالواح تحوي مواد سامة مثل الرصاص والكادميوم، وعدم إدارة النفاية لها سيكون له تأثير خطير على البيئة والبشر.

ولا انكر بهذا أهمية الطاقة الشمسية كبديل فانا استخدمه، وهي مناسب لحجم الاستهلاك للمنازل والمكاتب كما اشرت وخاصة انها لا تؤخذ مساحات كبيرة ، ولكنها لن تكون البديلة في الاطار الاستراتيجي.

اذن ما الحل؟

الحل في ان يتم إعادة النظر في استراتيجية وطنية للاستثمار في الطاقة بمشاركة القطاع الخاص المحلي والإقليمي بل ودول التحالف الا ان هذا يتطلب إعادة النظر في السياسات والقوانين المنظمة للقطاع من ذلك تحديد ما الذي يجب ان يكون سيادي وفي ظني الامداد والشبكة المركزية ، الا ان التوليد والتوزيع يمكن اشراكه مع القطاع الخاص والتنموي المحلي والدولي.

تأتي المشكلة التالية في انهيار المنظومة البنكية، وضعف الرقابة المالية والشفافية، وانهيار الميزان التجاري، بين الواردات من النقد الأجنبي والصادر منها، ونحن نفقد قدرتنا على زيادة فعالية الامداد من النقد وصار المسار الوحيد لنا المنح المالية الدولية او التحويلات من المغتربين، وبعض الفتات من تصدير النفط الخام، اضف الى ذلك الموجة غير الصحية في تحول الصرافين لبنوك تهرباً من إدخالها في المنظومة البنكية ،وهذا تحول الى توليد بنوك التمويل و أسلمة المنظومة البنكية في نمط غير مدروس، يجعل اليمن بوابة مثالية لغسيل الأموال المحلية والإقليمية لماذا هذا:

1. انقسام إدارة البنك وتجميد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، هذا كله يمثل ضعف الرقابة المالية مع انهيار النظام المالي والنقدي،
2. مستويات عالية من الفساد تتزعمه قيادات سياسة عبر مؤسسات الدولة (يمكنني القول اننا تجاوزنا مفهوم الفساد الى تأطير مفهوم (العصابة)
3. ازدادت الجرائم المنظمة وتمر مرور الكرام ولا يمكن الا ان تكون هناك يد حامية لاستمرارها من تهريب المخدرات الى تهريب البشر والأموال فغياب قدرة الدولة على السيطرة على منافذها البحرية، والبرية وهي اساساً في موقع حيوي بين مفترق القارات الثلاث جعلها منفذاً كبيرا للتهريب المحلي والإقليمي
4. الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أصبحت الأكبر ، ربما تجاوزت 80% من حجم الاقتصاد اليمني

لم اكن فعليا اود الحديث في هذا الموضوع، لكن الوضع لا يجعلنا نتجاهل ذلك، لا يعني ما اشرت اليه انني افقد الامل، لان الامل بالله لا سواه ، استمرار الوضع يعني ان تتحول اليمن الى نموذج اكثر خطورة بكثير مما كانت عليه الصومال وأفغانستان ، وقد تجاوزنا خط العودة لما قبل 2015، ولما قبل 2011، علينا التفكير الان في الوصول الى ان نضع حجر أساسٍ للاستقرار القادم،

و هناك قضايا أتوقع ان أراد مجلس القيادة و الحكومة التركيز عليها في توجيه دفة العمل وتطبيع الحياة، بحاجة للتركيز و البدء فيها لا للاستعراض او النقاش المفتوح، ولا يعني ذلك تجاهل بقية القضايا ، فاستمرار الحرب او وضع (لا حرب لا سلم) لا تبدو له نهاية واضحة لذا لنعمل فيما يمكننا ان نعمل:

1. الكهرباء (التركيز على الاستثمار للمستقبل يعني وضع آلية للشراكة المحلية والإقليمية في هذا القطاع الحيوي) والترقيع لن يكون الا 'مهدئ غير مجدي".
2. و الاتصالات " لاخذ العلم

كان هناك مشروعا لمؤسسة الاتصالات في اطلاق قمر صناعي يمني "يمن سات" ليكون قمر الاتصالات وشبكة المعلومات الذي يمكنه بث الانترنت والاتصالات في اليمن وهذا سيوفر علينا تأهيل بنية تحتية معقدة وكبيرة وتتطلب استثمارات كبيرة هل يمكن دراسة هذا المقترح" ،

3. وضع آلية للتخفيف من الفقر والحاجة قد يشمل ذلك معالجة هيكل الأجور،

4. تفعيل البنك المركزي اليمني، لا يمكن ابداً التفكير في توحيد الادارتين ، لكن التفكير في توحيد السياسة المالية والنقدية وتوحيد العملة الوطنية ، والمقترح بأن يتم :

- تشكيل لجنة مكونة من الطرفين (إدارة البنك في عدن وفي صنعاء) بينها (ممثل عن جمعية البنوك وممثل عن الاتحاد العام للغرف وغرفة عدن) وطرف مراقب من المجتمع المدني وطرف من المجتمع الدولي (صندوق النقد او البنك الدولي)

- تفوض اللجنة بكل صلاحيات مجلس الإدارة للبنك، وكل قراراتها نافذة على إدارة البنك في عدن او صنعاء ، تدرس الحلول وتضع ما يلزم حلها للطرفين باستخدام الأدوات القانونية والسياسات المتاحة للبنك المركزي، يهدف عملها لتوحيد السياسة المالية والنقدية.
- إعادة تفعيل عضوية القطاع الخاص وفقا للقانون في مجلس إدارة البنك المركزي اليمني
- إعادة فتح قنوات التنسيق فيما بين الأطراف المسئولة عن السياسات النقدية من خلال تشكيل لجنة تنسيق فنية مكونة من شخصيات متخصصة يختارها الاطراف، وتمكينها حيث تكون مخولة بالصلاحيات الكاملة لإنفاذ المقررات التي يتم الاتفاق عليها في اللجنة وبإشراك ممثلين دوليين في اللجنة لضمان استمرارية التنسيق وفاعليته، وبحيث تشمل مهام لجنة التنسيق توحيد السياسات النقدية، بما في ذلك ما يتعلق بالعملة الوطنية، وتثبيت وتعزيز معايير الرقابة على البنوك، وضمان توحيد سعر الصرف وسائر الإجراءات ذات الصلة بالقطاع المالي والمصرفي
- و قد يشمل ذلك الغاء العملات القديمة والجديدة ، وفق اطار يجنب التراجع ويسهم في توحيد العملة.
- للتأكيد توحيد العملة لن يؤدي الى عودة أسعار الصرف ، بل الى تثبيت الأسعار ، وهذا يعني انه لابد من النظر في هيكل الأجور ومعالجته،

5. إعادة هيكلة الوزارات، وتقليصها و تشكيل فريق ازمة عالي المستوى كحكومة ظل مصاحبة ومصغرة، " ينبغي الفصل بين منصب الوزير السياسي، والذي يمثل طرفاً سياسيا ، ويتطلب في الوزير الإمكانات السياسية والإدارية المناسبة ، لكن فريق الوزير وكيل او نائب يجب ان يكون شخص مختص في الوزارة لديه القدرة على مساعدة الوزير في اتخاذ القرار المناسب، باختصار نفصل بين متخذ القرار وصناع القرار بشكل كفؤ، وانا من الناس الذي لا يؤمنون بقدرة الحكومة التكنوقراط المتخصص لا يجيد اتخاذ القرار لكن يجيد تحليل وفهم الموقف في تخصصه."

6. والاهم من ذلك كله : تنسيق عالي المستوى مع التحالف للوصول الى خريطة المصالح والتوقعات، والانتقال الى توحيد القوات المسلحة والامن وتوحيد مسار القرار.

7. ومن اجل الوظيفة العامة ينبغي العمل على مسارين بناء قدرات الموظفين في القطاع الحكومي والعام , والثاني والاهم البدء في الغاء نظام الخدمة المدنية بالنظام التقليدي وهذا يعني أيضا فصل وزارة العمل وقد تتحول لوزارة الموارد البشرية او بذات الاسم ، ويتحول هيكل اختيار الوظيفة في القطاع العام لنموذج مشابهة او هو ذاته قانون العمل بحيث يتيح النظام رفد القطاع العام بالكفاءات من القطاع التنموي وبصورة عامة من سوق العمل ، في اطار التنافسية على الوظيفة العامة ، وهذا يعطي أيضا فرصة لموظفي القطاع العام للخروج والتحرك في القطاع الخاص دون خسارة التأمين الوظيفي ، وهذا يعني إعادة هيكلة قانون التأمينات بما يناسب الوضع الجديد بما يشمل حتى الاعمال المستقلة للحصول على فرصة للتأمين وان لم يرتبط بوظيفة معينة ،

8. إعادة هيكلة وتطوير منظومة التعلم، وهذا له حديث آخر.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

نصعد بامان

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

هيكل الاجور وعلاقته بالفقر في ظروف الازمة الراهنة

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ مع تطور مفاهيم حقوق الانسان تغير مفهوم الفقر فلم يصبح مفهوم الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الحاجات الانسانية الاساسية بل تعداها إلى أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من موارد، أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة

ويرتبط الفقر بمظاهر حرمان مادي ملحوظ، مثل: تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، واللباس، ويؤثر الفقر بشكل كبير على مجموعات وفئات قدرتها على الوصول إلى المصادر الاقتصادية محدودة: (كالمرضى، والأيتام، والنساء)

يفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد يسمى خط الفقر ويختلف خط الفقر من مجتمع لآخر، كما يتغير داخل المجتمع وفقاً للتغيرات التي تدخل على بنية المجتمع وطاقته الإنتاجية ومستواه التكنولوجي

وهناك فرق بين الفقير والمسكين : الفقير هو الشخص الذي لا يملك ما يكفي لتغطية نصف احتياجاته الأساسية. أما المسكين فلديه ما يغطي نصف احتياجاته الأساسية على الأقلّ، لكنه لا يمتلك ما يكفيه

■ مدارس قياس الفقر:

توجد مدرستان لقياس الفقر هما :

المدرسة المطلقة:

وتضع حداً أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد احرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول (حد الفقر) ويصف كل من يقع دون ذلك بالفقير

المدرسة النسبية:

تتعامل مع الفقر النسبي والذي

يربط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان، بحيث يتم تعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر 20-25% من سكان مجتمع ما بأنهم فقراء

ويعتبر الفقير هو الذي يهبط دخله، أو مستوى انفاقه عن الحد الأدنى اللازم لتلبية حاجاته الأساسية، ويطلق على الحد الأدنى هذا مصطلح خط الفقر وهو يختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لأخر

يعد مقياس (فقر القدرة) مقابل لمؤشر التنمية البشرية حيث إنه متوسط مرجح لثلاثة مؤشرات تحاول تحديد شريحة البشر، التي لا تتمتع بهذه الخدمات الأساسية، من (التغذية الجيدة - والصحة - والتعليم)

أطلقت الأمم المتحدة في عام 1995 مصطلح الفقر المطلق أو الفقر المدقع لوصف حالة الحرمان الشديد من الحاجيات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية ومياه الشرب ومرافق الصحة والإيواء والتعليم والمعلومات

ويقصد بالفقر المدقع من يعيشون دون عتبة الفقر، أي بأقل من 1.25 دولار في اليوم وفق أسعار عام 2005، وهو معيار وضعه البنك الدولي، ويوجد 96% ممن يعيشون في هذه الحالة في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا والمحيط الهادي

وقد كان تقليص الفقر المدقع والجوع أول الأهداف التي وضعتها خطة الأمم المتحدة المسماة أهداف الألفية للتنمية

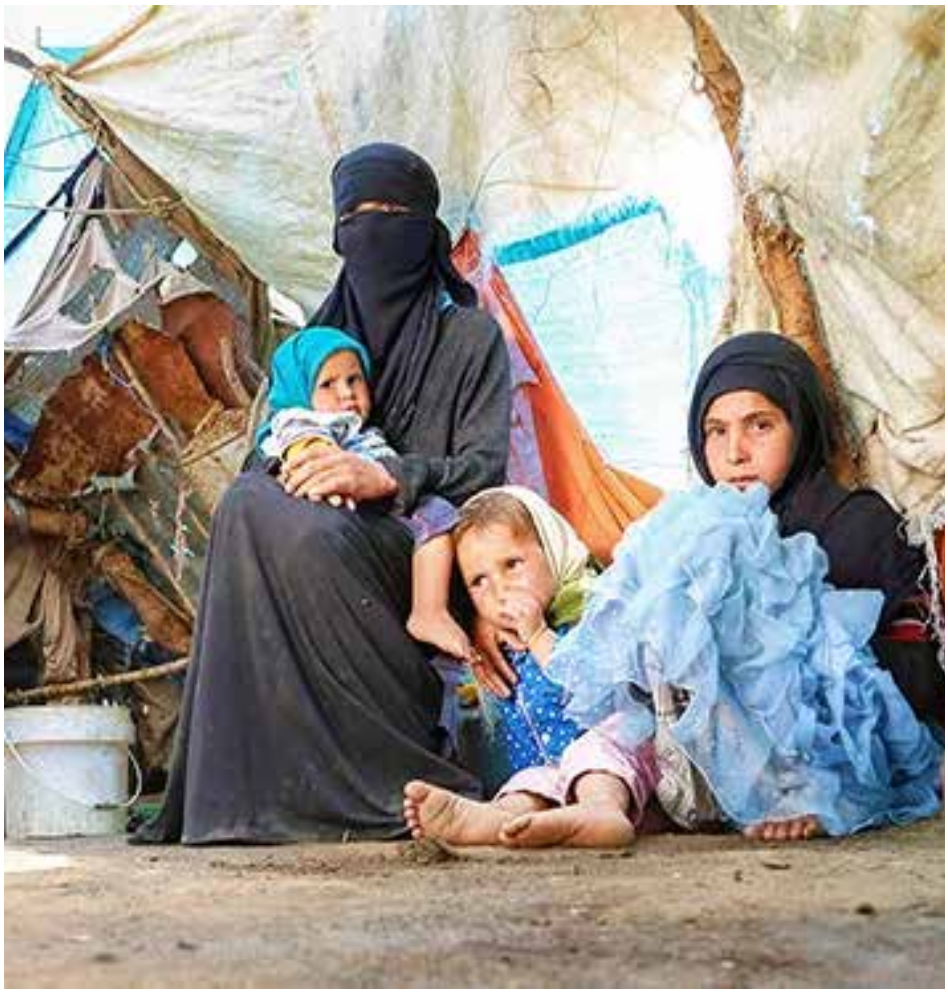

■ خط الفقر:

هو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما

خط الفقر المتعارف عليه عالمياً كان حوالي دولار أمريكي واحد في اليوم للفرد، لكن البنك الدولي عاد في عام 2008 ورفع هذا الخط إلى 1.25 دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام 2005، ثم إلى 1.90 دولار في اليوم في عام 2015 بأسعار سنة 2011،واعتباراً من 2022، تم تحديث الخط العالمي الجديد إلى 2.15 دولار، ومع ذلك فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة، فمثلاً عام 2009 كان خط الفقر في الولايات المتحدة للفرد دون سن 65 هو 11,161 دولار سنويا (30 $ للفرد في اليوم)، ولعائلة من أربعة أفراد من بينهم طفلين هو 21,756 دولار سنويا ($14,9 في اليوم للفرد الواحد)

■ الفقر في اليمن:

تعتبر اليمن من افقر دول العالم حيث انه منذ 2015 تعيش اليمن حربا اثرت على الواقع الاقتصادي المتعثر اصلا منذ قبل الحرب نتيجة للفساد المالي والاداري وغياب الخطط التنموية الواقعية، وقد صنفت اليمن بأكبر كارثة انسانية في عصرنا الحالي، واكبر معدل للمعاقين

4.9 مليون، ورابع اكبر نسبة نزوح داخلي في العالم
وقد قدرت الحكومة اليمنية نسبة الفقر حتى 2023 ب80% من السكان[1]، بينما قدرتها الامم المتحدة 25.5 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر في عام 2022م من بين 306 مليون نسمة أي 85%[2].

■ خط الفقر في اليمن:

يمثل خط الفقر الغذائي القيمة المطلوبة لشراء سلة مواد غذائية تلبي الحد الادنى الاساسي من السعرات الحرارية (يمثل سعر هذه السلة خط الفقر الغذائي)
خط الفقر غير الغذائي يمثل مخصصات غير غذائية تمثل الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية من المواد غير الغذائية والخدمات
وخط الفقر الاجمالي هو حاصل جمع خط الفقر الغذائي وغير الغذائي ، وأي شخص يقل استهلاكه عن خط الفقر يعتبر فقير[3].
وفي مسح ميزانية الاسرة لعام 1998م كان 17.6% من اليمنيون يعيشون تحت خط فقر الغذاء ، 41.7% لا يتمكنون من الحصول على كامل احتياجاتهم غير الغذائية وبعدد يبلغ 6.9 مليون شخص[4].

وقد حدد خط الفقر للغذاء ب2101 ريال للفرد بالشهر ($17) لما يعادل 2200 سعرة (25212 ريال للفرد سنويا = $205) (70 ريال يوميا =.$057)
بينما حدد خط الفقر الاعلى ب 3210 ريال للفرد بالشهر ما يعادل ($26) (38520 ريال للفرد في السنة =$313) (107 ريال للفرد يوميا =$0.87)
أما بالاعتماد على مسح ميزانية الاسر المعيشية لعام 2014 تم تقدير خط الفقر الاجمالي ب (162,528 ريال للفرد سنويا = $759) — (13544 ريال للفرد شهريا=$63)[5] — (445 ريال للفرد يوميا =$2.08)
ووفقا لتقرير "اقتصاد اليمن يناير - فبراير 2023' أن تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء في مناطق الحكومة الشرعية بلغت 99 دولاراً، وفي مناطق الحوثيين 103 دولارات عام 2023م (بلغت تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية من يناير إلى فبراير 2023 بمتوسط 123000 ريال يمني وفي مناطق سيطرة الحوثيين (57000 [6]
وهو ما يتعارض مع ما ذكره البنك المركزي اليمني في تقريره السنوي الصادر عام 2022م حيث أشار إلى :' ويشير المسح الخاص بالمؤشر السنوي لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى متوسط قدره 86144 لاير في عام 2022، (اي ما يعادل 77 دولار للسلة الغذائية)
واذا أخذنا بما ذكره البنك المركزي اليمني في تقريره لعام 2022م حول سعر ادنى سعر للسلة الغذائية ، و اكتفينا فقط بخط الفقر الغذائي بدون خط الفقر الغير الغذائي فيمكن القول أن من لم يستطع الحصول على 86144 ريال شهريا لأسرة مكونة في المتوسط من 4 اشخاص فهو تحت خط الفقر الغذائي (اي نصيب الفرد يوميا $0.64 =718 ريال يوميا)
ونلاحظ أن خط الفقر الوطني أقل بكثير من خط الفقر على المستوى الدولي المحدد ب $2.15 للفرد في اليوم (وإن كان نحن هنا حسبنا خط الفقر الغذائي ولم نحسب خط الفقر غير الغذائي)

■ هيكل الاجور وعلاقته بالفقر في اليمن:

وفقا للقانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن الوظائف والاجور والمرتبات، ذكر في المادة 38 الفقرة (هـ) يحدد الحد الادنى للأجور بمبلغ لا يقل عن عشرين الف ريال) ما يعادل 100 دولار امريكي. [7]
وفي المادة (3) من نفس القانون

1- اليمن .. الفقر يرتفع بنسبة 80% والاقتصاد ينكمش 50%- سكاي نيوز عربية https://www.skynewsarabia.com/middle
2- الأمم المتحدة: 25.5 مليون يمني يعيشون تحت خط الفقر- وكالة الاناضول- https://www.aa.com.tr/ar
3- البنك الدولي- مذكرة عن الفقر في اليمن 2017 ص8. https://documents1.worldbank.org/
4- واقع الفقر في اليمن – مركز المعلومات – رئاسة الجمهورية ص2
5- البنك الدولي- مذكرة عن الفقر في اليمن 2017 ص9. https://documents1.worldbank.org /
6- التحديث الاقتصادي وحالة الأمن الغذائي من يناير إلى فبراير 2023- يمن واتشر https://www.yemenwatcher.org/
7- سعر الصرف للدولار مقابل الريال عام 2005 كان 200 ريال يمني لكل دولار امريكي.

ذكر الهدف من هذا القانون " يهدف القانون إلى رفع الحد الادنى للأجور والمرتبات بما يتناسب وخط الفقر

وبحسبة بسيطة فإن الحد الادنى للأجور والمرتبات وفقا للقانون يحدد ب 100 دولار شهريا على الاقل أي 3.33 دولار يوميا في حين أن قسمة خط الفقر عالميا كان 1.25 $ في اليوم في نفس الفترة أي أن الحد الادنى للمرتبات والاجور راعت خط الفقر فعلا في ذلك القانون لتلك الفترة (رغم ان المرتب لشخص قد يكون معيل لأسرة) ، إلا أن القانون قد أغفل تأثيرات التضخم وانهيار الاسعار والعملة وبحسبة بسيطة نستطيع تقدير أنه وفي 2023 يقترب الحد الادنى للمرتبات و الاجور من 33 الف ريال للموظف الحكومي أي 22 دولارا في الشهر في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا و63 دولار في مناطق سيطرة الحوثيين

أي أن متوسط الدخل اليومي 0.73 دولار للموظف الحكومي في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها و2.1$ في مناطق سيطرة الحوثيين

ورغم عدم وجود رقم دقيق للحد الاعلى للأجور في عام 2023 يمكن الاستئناس بجدول الاجور في 2005 والذي حدده ب180 الف ريال للدرجة الاولى (بداية الربط)، وبالاستئناس بمستويات دفع الاستحقاقات والعلاوات منذ تلك الفترة يمكن القول أن الحد الاعلى للمرتبات والاجور في اليمن يبلغ 600,000 ريال

جدول رقم (1) الفقر في اليمن

البيان	1992م	1998م	2005	2014	2022
خط فقر الغذاء (يوم/فرد/ دولار)	0.69	0.57	---	2.08	0.64
خط الفقر الدولي	1.2	1.2	1.9	1.9	2.15
نسبة الفقراء في اليمن %	19.1	40	34.8	47	80
قيمة سعر صرف الريال مقابل الدولار	29.45	135	192.5	215	1119
معدل التضخم %	44.9	20.65	9	9	45

المصدر: قياس الفقر في اليمن سجيع هاني العفير -علي حسن اليدومي- المجلة الاقتصادية للعلوم الاقتصادية العدد التاسع المجلد الثالث- تقرير البنك الدولي عن اليمن 2010- البنك الدولي –مذكرة عن الفقر في اليمن 2017- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني 2022.

بينما يبلغ الحد الادنى 33 الف ريال

وبالتالي وبحساب مرتبات الفئة الاكبر من موظفي القطاع العام (التربية والتعليم) والنسبة الاكبر من موظفي السلك الامني والعسكري (الجنود) يمكن القول أن متوسط قيمة الاجور والمرتبات تتراوح بين 70 الف و85 الف ريال أي في حدود 78 الف ريال بالتقريب

وبالتالي ووفقا لهذا فإن متوسط قيمة الاجور للموظف الحكومي يبلغ 78 الف ريال أي 52 دولار شهريا في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا و 147 دولار في مناطق سيطرة الحوثيين

أي أن متوسط دخل الموظف الحكومي في اليمن يوميا 1.7$ في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا و4.9 $ في مناطق سيطرة الحوثيين (علما بأن الموظف قد يكون يعول اسرة من عدة افراد)

واذا اضفنا أن هناك ما يقرب من 252 الف موظف في مناطق سيطرة الحوثيين لم يستلم مرتباته ، وان المتقاعدين ايضا لم يستلموا مخصصاتهم في مناطق سيطرة الحوثيين، يمكننا هنا القول أن هيكل الاجور والمرتبات خصوصا في مناطق سيطرة الحكومة المعترف لا يتناسب مع مواد القانون رقم 43، بل أن أغلب الموظفين يقعون الان تحت خط الفقر المدقع محليا ودوليا (حيث لا يستطيعون توفير قيمة ادنى قيمة للسلة الغذائية 86144 ريال ولا يحصلون على 2.15 دولار للفرد في اليوم)

ووفقا لما سبق ولكي تطبق المادة (3) من القانون 43 لعام 2005 " رفع الحد الادنى للأجور والمرتبات بما يتناسب وخط الفقر' ينبغي للحكومة رفع الحد الادنى للأجور إلى 86144 ريال شهريا وفقا للحد الوطني و 64.5 $ وفقا للحد الدولي لخط الفقر ، رغم أنه فقط مخصص لفرد واحد وليس للأسرة

وأن معدل الدخل المناسب للموظف المعيل لأسرة لا يجب أن يقل بأي حال من الاحوال عن 258 دولار شهريا (اسرة مكونة من 4 اشخاص)

نلاحظ من الجدول أن الفترات ما قبل الحروب كانت تشهد استقرار وانخفاض معدلات الفقر

وتحسن في مستويات المعيشة وانه بعد الحروب مهما كانت شدتها فإن الانهيار يكون كبير جدا حيث تنهار العملة المحلية وترتفع قيمة السلع والخدمات وهو ما يؤثر على نسبة الفقر وارتفاع نسبة الفقراء في اليمن والتي وصلت لنسبة كارثية عام 2022، ومن المتوقع ان تزداد هذه النسبة، حيث أن الحد الأدنى للأجور لا يتناسب حاليا مع الوضع المعيشي وذلك بسبب التضخم الكبير في سعر العملة الوطنية وسعر المواد المستوردة والمحلية.كما أن إزياد نسبة الفقر تتناسب طرديا مع ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع سعر العملة، وانه عند حدوث انخفاض في معدل التضخم تنخفض مؤشرات الفقر في اليمن حتى ولو صاحب ذلك انخفاض في سعر صرف الريال، وإن كان ذلك يرجع لعوامل اخرى مصاحبة مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي.

التوصيات

1- مع العلم بالوضع التضخمي الحالي في اليمن إلا ان تعديل هيكل الاجور في اليمن سواء للقطاع الحكومي أو الخاص أو المختلط يعتبر ضرورة لحماية الموظفين ، وعلى الدولة اتباع سياسات غير تضخمية في رفع معدلات الاجور ومنها :

• اعادة مراجعة كشوفات المرتبات وازالة الازدواخ الوظيفي والاسماء الوهمية واعادة توزيع الفائض على باقي الاسماء في الكشوفات وهو ما سيعمل على خلق زيادة بنسبة لا تقل عن 5% من قيمة المرتب

• دراسة ان تكون الزيادة في المرتبات غير مادية (سلع أو تخفيضات في قيمة الخدمات — مع تقديم محفزات)

• البدء باستخدام الريال الالكتروني وتحويل جزء من المرتب للريال الالكتروني مع الالزام بالتعامل الرقمي تدريجيا

• العمل على تخفيض الحد الاعلى للأجور ورفع الحد الادنى للأجور

• ايقاف الهدر المالي في النثريات وتحويلها لبند المرتبات

2- على الحكومة العمل على خفض رفع سعر صرف الريال اليمني أما العملات الاجنبية

3- على وزارة التجارة والصناعة العمل على مراقبة الاسعار في الاسواق والحرص على تحديد حد ادنى لنسبة الارباح على كل منتج وتحديد الاسعار في الاسواق بناء على ذلك

4- العمل على تشجيع الصناعة الوطنية خصوصا في المنتجات الغذائية الاساسية وحماية الاقتصاد من التضخم المستورد

5- العمل على التوقف عن صرف المرتبات بالعملة الصعبة لغير العاملين بالسلك الدبلوماسي حفاظا على العملة، مع الالتزام بهيكل الاجور المنصوص عليه في القانون

6- تعديل قانون المرتبات والاجور ورفع قيمة الحد الادنى للأجور في كل من القطاع العام والخاص والمختلط

تجارب ناجحة

تايلند
من الزراعة للابتكار

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن

الاسم الرسمي: مملكة تايلند
الاسم المختصر: تايلند
العاصمة: بانكوك
اللغة: التايلندية اللغة الرسمية، البورمية، لغات أخرى
النظام السياسي: ملكي دستوري
تاريخ النشأة: أصبحت مملكة منذ منتصف القرن الرابع عشر ولم يسبق أن احتلت من طرف دولة أخرى
العملة: بات تايلندي.
الجغرافيا
الموقع: تقع تايلند في جنوب شرقي آسيا يحدها من الشرق كل من لاوس وكمبوديا ومن الجنوب خليج تايلند وماليزيا ومن الغرب بحر أندامان وميانمار
المساحة: 513,120 كيلومترا مربعا
الموارد الطبيعية: الغاز الطبيعي، القصدير، الرصاص، الثروات السمكية
السكان
التعداد: 67.741.401 نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2014)
نسبة النمو: 0.35% (تقديرات 2014)
التوزيع العرقي: 93.6% تايلنديون، 2% بورميون، 1.3% عرقيات أخرى، 0.9% غير محدد
الديانة: 93.6% بوذيون، 4.9% مسلمون، 1.2% مسيحيون، 0.2% ديانات أخرى، 0.1% لا دين لهم.

الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي	400.9 مليار دولار
الناتج الفردي السنوي	9900 دولار
نسبة النمو	2.9%
نسبة البطالة	0.3%
نسبة التضخم	2.2%
الدين الخارجي	142.6 مليار دولار
أهم المنتجات	السياحة، المنسوجات والملابس، المشروبات، الصناعة الغذائية، التبغ، الأرز، الذرة.

تساهم قطاعات كثيرة في تطور وتنامي اقتصاد تايلاند، كقطاعي الصناعة والسياحة على وجه التحديد، إلى جانب غناها بالموارد الطبيعية القابلة للتمويل في البلاد، كالخشب والمطاط والغاز الطبيعي وغير ذلك. ويعتبر موقعها الجغرافي عاملاً مهما في تنامي اقتصادها، إذ تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لقارة آسيا في شبه الجزيرة الهندية — الصينية

كانت صناعة الملابس من أولى الصناعات المزدهرة فيه، وفي فترة الثمانينات أصبحت المنتجات الإلكترونية من أقوى الصناعات أيضاً

وفي أواخر التسعينيات، ازدهرت تايلاند بصناعة السيارات بشكل ملحوظ لتكون أكبر الدول المصنعة لها في جنوب شرق آسيا، إذ تنتج منها قرابة المليوني سيارة سنوياً، كما وتحمل غالبية السيارات والشاحنات المصنعة علامات تجارية عالمية، مثل 'فورد" و'مرسيدس' و'فولكس فاغن' و'بي.إم.دبليو'، عدا عن أنها تقوم بإنتاج قطع غيار السيارات وتصدرها بنحو 2.7% من إجمالي صادراتها، وتصدر نحو 3.7% من السيارات

وفي الفترة الأخيرة، انتشرت صناعة أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث ركزت التنمية الصناعية في العاصمة بانكوك وما حولها. وتصدر من هذه الصناعة ما نسبته 15% ويعتبر الأعلى فيها، إذ تعد أجهزة الكمبيوتر والدوائر المتكاملة من أكثر السلع التي يتم تصديرها على نحو واسع

صنف تايلاند في المرتبة السابعة عشر، على مستوى العالم، والثانية، على مستوى جنوب شرق آسيا، وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال الخاص بالبنك الدولي، إذ تضم تلك المنطقة أكثر من نصف مليار مستهلك ويزيد إجمالي الناتج المحلي لها عن 2 تريليون دولار أمريكي، لذلك فهي تشكل سوقاً ضخمة جداً

من هنا، دعت تايلاند إلى المزيد من التواصل من خلال بناء وتحديث وسائل النقل البري والبحري والجوي، وبالإضافة إلى شبكات الاتصالات التي ستسهل إجراء أنشطة اقتصادية أكبر، وتساعد في توزيع الثروة والفوائد الأخرى للتنمية بشكل أكثر توازناً عبر المنطقة. كما ساهمت معدلات نمو السوق المتميزة، التي تحققها آسيا حالياً، في الربط ما بين الاقتصادات الإقليمية الكبرى، مثل الصين والهند واليابان وجمهورية كوريا الجنوبية

إلى جانب ذلك، فتحت اتفاقيات التجارة الحرة الباب أمام تايلاند للوصول إلى سوق يضم 2.8 مليار مستهلك. حالياً، تعمل بانكوك على تحسين فعالية التجارة الدولية والتجارة مع دول الجوار عن طريق إدخال أنظمة إلكترونية، خاصة بالنسبة لمراكز خدمة المحطة الواحدة، وخدمة الاتجاه الواحد، ونقاط التفتيش الفردية المشتركة والتجارة الإلكترونية واللوجستيات الإلكترونية من اجل زيادة فوائد اتفاقيات التجارة المبرمة مع الأنظمة الاقتصادية الأخرى

لكن كيف كانت بداية النهوض الاقتصادي لتايلند؟

اقتصاد تايلاند كان حتى ستينيات القرن الماضي يعتمد على الزراعة حيث كان 80% من الاقتصاد يعتمد على الصادرات الزراعية مثل الارز والمطاط لكن التغير الابرز في توجه تايلند الاقتصادي كان من خلال انشاء مجلس الاستثمار الذي كان هدف انشائه الاساسي هو دعم عمليه التصنيع المحلي لتبدا تايلند رحلتها للخروج من دائرة الدول منخفضه الدخل الى دول متوسطة الدخل ذات معدلات النمو والمستمرة والمتصاعدة ساهمت علاقات تايلند مع الولايات المتحدة الأمريكية

اثناء الحرب الباردة في اعفائها من كثير من القيود المفروضة على تجارتها كما انها عملت على اعفاء المستثمرين الامريكيين من قيود الاستثمار في تايلاند وهو ما عمل على تدفق كبير للاستثمارات الأمريكية في تايلاند كان توقف تايلاند في بداية نهوضها يعتمد على الصناعات الخفيفة ثم توسعت الى الصناعات الثقيلة والمتطورة والتصنيع للإحلال محل الواردات ولكنها اليوم بدأت السعي للوصول الى الصناعات التي تعتمد على الابتكار والتطوير التكنولوجي حتى عام 2017 اتبع التايوان نظام الخطط الخمسية مع القياس المستمر لمستوى التقدم ومعرفه اسباب اي تحديات او معوقات قد تواجه الخطة ولكنها في عام 2017 انتقلت الى خطه العشرين عاما حيث يتم وضع خطه حتى عام 2037 على ان يتم التغذية الراجعة لها كل خمس سنوات وهي الخطة التي تسعى من خلالها تايلاند الى تحول اقتصادها الى اقتصاد يقوم على الابتكار

السؤال الذي يجب ان يطرح الان هل نجحت تايلاند في ما خططت له؟

لكي نستوضح الإجابة بشكل اكبر علينا ان نعلم ان الاقتصاد التايلندي اصبح يعتمد على الزراعة فقط في 8% من الاقتصاد رغم وجود 30% من القوى العاملة تعمل في هذا القطاع بينما يشكل القطاع الصناعي 35% من الاقتصاد الوطني ويعمل فيه 23% من القوى العاملة بينما نمى القطاع السياحي ليمثل 20% من الناتج المحلي الاجمالي وما زالت تايلاند تسعى لرفع معدلات مساهمات السياحة بهذا القطاع

الاقتصاد التايلندي اليوم اصبح من الاقتصاديات الصناعية الحديثة المعتمدة على التصدير حيث اصبح التصدير يمثل ثلثي الناتج المحلي مع نسبه نمو في الناتج المحلي تبلغ 80% مما يجعلها من اسرع اقتصاديات اسيا نمون والاسرع في منطقه شرق اسيا كما انها تحتل المرتبة 24 ضمن اكبر اقتصاديات العالم وتمتلك احتياطيات تبلغ 172 مليار دولار تحتل بها المركز 11 ضمن اكبر احتياطيات العالم

ورغم ذلك ما زالت تسعى تايلند الى الاستمرار في النمو والتقدم

الدروس المستفادة من التجربة التايلندية

لعل ابرز الدروس المستفادة من التجربة التايلندية هي ان التخطيط السليم هو المخرج الوحيد الاقتصاديات الدول النامية للخروج من فقرها وتخلفها الاقتصادي والتنموي وان التخطيط الجيد يعتمد على احتياجات البلد ودراسة مقوماته الاقتصادية بعيدا عن النمطية والافكار المسبقة وان القطاع الخاص هو السند الرئيسي لعملية التنمية في اي مكان في العالم فلن تستطيع الدولة لوحدها ان تقضي على البطالة او تحد من الفقر ولكنها يمكن ان تحقق ذلك بالشراكة مع قطاع خاص يخضع لمعايير تحددها القوانين الموضوعة بالتنسيق المشترك مع جميع فئات الشعب والمجتمع وتراع فيها احتياجات المجتمع والاهداف التي يسعى لتحقيقها مع مراعاه مصالح القطاع الخاص وبدون المساس لشرائح المجتمع والفئات الفقيرة والافقر والمهمشة

إلى من يهمه الأمر:

تشجيع الاستثمار في صناعة الاسمنت

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

صناعة الاسمنت صناعة استراتيجية توليها الدول اهتماما وتشجيعا خاصين وتعمل على تهيئة المناخ اللازم لجذب رؤوس الاموال من خلال تقديم عدد من الحوافز والدعم والإعفاءات والضمانات، وذلك لدور صناعة الاسمنت الها م في النهوض بالاقتصاد الوطني باعتبارها صناعة ثقيلة تنتج الاسمنت بكافة أنواعه واستخداماته التي تدخل في عملية التنمية في جميع القطاعات خاصة ما يتعلق بإقامة البنية التحتية وإقامة المجتمعات العمرانية والسكانية والمدن الجديدة وغيرها

وفي اليمن من المتوقع ان تتطلب مرحلة اعادة اعمار ما دمرته الحرب والأضرار الناتجة عن فشل التنمية الاقتصادية وايقاف مشروعات التنمية خلال فترة الحرب الى كميات كبيرة جدا من منتجات الاسمنت تفوق بكثير الطاقة الإنتاجية لمصانع الاسمنت القائمة حاليا

يتوفر الاسمنت حاليا من عدة مصادر محلية وخارجية. فعلى المستوى المحلي توجد عدد من مشروعات ومصانع الاسمنت وهي:

- مصانع انتاخ الاسمنت.
- مصانع طحن الاسمنت.
- مصانع تعبئة الاسمنت.

وكل تلك المشروعات والمصانع لا تستطيع تغطية الطلب وبالتالي يتم استيراد الاسمنت المعبأ لتغطية احتياجات السوق وبنسبة قد تصل الى أكثر من 40% من الاستهلاك المحلي

وتسببت الحرب في ارباك صناعة الاسمنت حيث تم تعطيل بعض المصانع ومنها مصنع اسمنت البرح ومشروع مصنع باتيس والتأثير السلبي على انتظام الانتاخ في بقية مصانع الانتاخ الاخرى

ان تراجع الطلب على الاسمنت سببه ظروف مؤقته ناتجة عن:

- توقف مشاريع الاستثمار الحكومية وبالتالي تراجع الطلب
- هروب رأس المال الى الخارخ بسبب بيئة الاستثمار الطاردة
- القيود المفروضة على مشاريع البناء الخاص وتعقيد اجراءات منح التراخيص
- تراجع النشاط الاقتصادي ووقف صادرات النفط والغاز
- انتشار الفقر والمجاعة وتدهور الوضع الإنساني

ان تلك العوامل قد تسببت في ضعف الطلب مؤقتا في السوق وهو ما أثر على تسويق مصانع انتاخ الاسمنت وهي صعوبات تسويقية مؤقتة

ان دراسة البدائل المفيدة اقتصاديا لمشاريع صناعة الاسمنت تؤكد الحاجة الى كل انواع الصناعة جنبا الى جنب

في تكامل لسد حاجة السوق التي سوف تزداد في المستقبل القريب

وعند منح تراخيص اقامة مشاريع جديدة لصناعة الاسمنت يجب مراعاة الشروط البيئية والحفاظ على البيئة فمثلا نجد ان مصانع طحن الاسمنت تساعد على تقليل الانبعاثات من ثاني اكسيد الكربون وانبعاثات غازات النيتروجين والكبريت الضارة كما ان تلك المصانع تجلب احدث تقنيات تكنولوجيا صناعة الاسمنت بأقل التكاليف وبالتالي تقلل من التحويلات الى الخارج بالعملة الأجنبية وتوفر فرص عمل وتدرب العمالة على احدث مصانع الاسمنت ولا تستخدم الفحم المعروف بأثاره الخطيرة على بيئة مناطق توطين تلك المصانع

ان المنافسة بين مختلف اشكال مشروعات انتاخ الاسمنت هي دافع مهم للتطوير والتحديث وضمان لتوفير السلع بجودة عالية وسعر منافس وتساعد على بناء مشروعات صناعة وطنية منافسة تساعد على الحد من الاستيراد من الخارخ وبالتالي تعزيز التنافسية للمنتج المحلي امام المنتجات الاجنبية

ان استيراد الكلنكر ذو الجودة العالية يسهم في اقامة المشروعات العامة والخاصة بتكاليف اقل كما تستخدم عوائد تلك المصانع في استثمارات اضافية والإسهام في التنمية

ان الوضع الاقتصادي والسياسي والامني الراهن لا يشجع على اقامة مصانع انتاخ بسبب تكاليف الطاقة وغيرها حيث تنتج كلنكر بأسعار اعلى من اسعار السوق العالمية مما يدفعها الى استيراد كلنكر من الخارخ

ندعو السلطات الى تشجيع كل مشاريع صناعة الاسمنت والعمل وفق قانون الاستثمار في سهولة منح التراخيص والعمل بجدول الإعفاءات المقرة وعدم اتخاذ اي اجراءات جديدة تحد من تطوير وديمومة تطور هذا القطاع الهام

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة